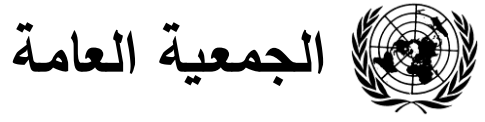


Distr.: General  
16 October 2024  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والأربعون

جنيف، 20-31 كانون الثاني/يناير 2025

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

دولة بوليفيا المتعددة القوميات



الرجاء إعادة الاستعمال

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

## أولاً - مقدمة

1- تقدم دولة بوليفيا المتعددة القوميات ("بوليفيا" أو "الدولة") تقريرها الرابع عن الفترة 2020-2024، وفاءً منها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذاً للتوصيات التي قبلتها خلال استعراض تقريرها الوطني الثالث.

## ثانياً - المنهجية وعملية إعداد التقرير

2- تولت اللجنة المعنية بتقديم تقارير الدولة في مجال حقوق الإنسان وبحالات الاختفاء القسري<sup>(1)</sup> مهمة تنسيق هذا التقرير وإعداده، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المؤسسات العامة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات والبلديات، والسلطة القضائية والتشريعية والهيئة الانتخابية؛ وعممت هذا التقرير، خلال عملية إعداده، على منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والأوساط الأكاديمية<sup>(2)</sup>.

## ثالثاً - متابعة التوصيات

### ألف - التصديق على الصكوك الدولية، والتعاون الدولي، وآلية تقديم تقارير الدولة<sup>(3)</sup>

3- صدّقت الدولة على بروتوكول عام 2014 لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29<sup>(4)</sup>، وعلى اتفاقيتها رقم 169<sup>(5)</sup>. وقدمت الدولة، وفاءً منها بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار الآليات الدولية، منذ الجولة الأخيرة من الاستعراض الدوري الشامل، التقارير التالية: التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني إلى الرابع المقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(6)</sup>، وتقارير متابعة التوصيات المقدمة إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري<sup>(7)</sup>، وإلى لجنة مناهضة التعذيب<sup>(8)</sup>، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(9)</sup>، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة<sup>(10)</sup>. كما ردت الدولة على طلبات الإجراءات الخاصة، ورُحِّب بزيارات رسمية منها: زيارة البعثة التقنية المؤقتة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عامي 2019 و2021، وزيارة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (2021)<sup>(11)</sup>، والزيارة الميدانية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (آذار/مارس 2023). ووقّعت على بروتوكول عمل فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات لبوليفيا في عام 2021، وشكّلت لجنة متابعة تنفيذ توصيات هذا الفريق.

4- وأنشئت اللجنة المعنية بتقديم تقارير الدولة في مجال حقوق الإنسان وبحالات الاختفاء القسري باعتبارها هيئة إعداد وتقديم تقارير الدولة في مجال حقوق الإنسان ومتابعة توصيات الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، تتألف من وزارة العدل والشفافية المؤسسية (بوصفها رئيس اللجنة)، ووزارة الخارجية، ومكتب المدعي العام للدولة. ويجري تحديث النظام المتعدد القوميات لمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان في بوليفيا ورصدها وإعداد إحصاءات بشأنها (SIPLUS-Bolivia)، من أجل تنظيم ومعالجة المعلومات المتعلقة بالتوصيات المقدمة إلى الدولة وتنفيذها ورصدها.

### باء - الإطار التشريعي وسياسة حقوق الإنسان<sup>(12)</sup>

5- مكّن الرصد المنتظم لتنفيذ التوصيات، في إطار اللجنة المعنية بتقديم تقارير الدولة في مجال حقوق الإنسان وبحالات الاختفاء القسري، من مواصلة اتباع المبادئ التوجيهية لسياسة حقوق الإنسان، التي وُضعت بالتنسيق مع مختلف هيئات الدولة وبمشاركة المجتمع المدني.

6- ويعدل مشروع القانون المتعلق بالوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان<sup>(13)</sup> (مشروع القانون 2024-2023/137) قانون العقوبات ويضيف إليه ويحذف منه أحكاماً متعلقة بجرائم جنائية، وفقاً للضوابط الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها بوليفيا وتنفيذاً لتوصيات وأحكام هيئات دولية.

### جيم - سياق حقوق الإنسان في عهد حكومة الأمر الواقع (تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - تشرين الأول/أكتوبر 2020)<sup>(14)</sup>

7- في أواخر عام 2019، انهار نظام بوليفيا الدستوري، ووقعت انتهاكات لحقوق الإنسان تمثلت في القمع الذي مارسته الشرطة والجيش والجماعات شبه العسكرية وفي الملاحقات القضائية لدوافع سياسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، استُعيدت الديمقراطية بعد انتخاب حكومة دستورية.

8- وإعمالاً للتوصيات البالغ عددها 36 توصية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات لبوليفيا، يجري تنفيذ السياسة المتعددة القوميات للجبر الشامل للضرر اللاحق بضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان خلال عهد الحكومات غير الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت النيابة العامة خمسة تعليمات<sup>(15)</sup> إلى المدعين العامين في المقاطعات بالالتزام ببذل العناية الواجبة ومراعاة الأجل الإجرائية، وتشكلت اللجنة الاستثنائية لتحليل وتنفيذ توصيات فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات ولجان المدعين العامين.

9- ولمنع وقوع انتهاكات، وفُرت الشرطة البوليفية<sup>(16)</sup> التدريب لما عدده 17 817 من أفرادها<sup>(17)</sup>، بشأن الحدود القانونية والأخلاقية لاستخدام القوة، مع تعزيز الممارسات التي تحترم حقوق الإنسان، ووجهت مذكرات<sup>(18)</sup> إلى موظفي السجون تتضمن تعليمات باحترام الضمانات الدستورية وحقوق الإنسان، وتحظر أفعال الإيذاء والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

### دال - الحقوق المدنية والسياسية

#### المساواة وعدم التمييز<sup>(19)</sup>

10- وفقاً للدستور السياسي للدولة والقوانين السارية، تحترم الدولة وتحمي وتكفل حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وتعاقب على جميع أشكال العنصرية والتمييز، وتنفذ الخطة المتعددة القطاعات للتنمية الشاملة من أجل العيش الكريم المتعلقة بمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز للفترة 2021-2025<sup>(20)</sup>، التي تتماشى مع أهداف ونتائج وإجراءات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2021-2025، التي تبلغ ميزانية تنفيذها 918 985 697 بوليفيانو.

11- وفي المجال التشريعي، اعتمد القانون العام بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(21)</sup>، والقانون المتعلق بالهوية الجنسية<sup>(22)</sup>، ومشروع القانون 2024-2023/137، الذي يُعرّف جرائم الكراهية وفقاً للمعايير الدولية.

12- وعقد مؤتمر القمة الوطني لمناهضة العنصرية والتمييز<sup>(23)</sup>، الذي شارك فيه أكثر من 1 000 شخص<sup>(24)</sup>، والذي اعتمد، بوصفه حيزاً للتفكير والتحليل وتقديم المقترحات، 34 قراراً لتعزيز السياسات العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار ونظام السيطرة الذكورية ومراعاة التعددية الثقافية.

13- وتخليداً لليوم الوطني لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز<sup>(25)</sup>، تنظم المؤسسات العامة سنوياً أنشطة على الصعيد الوطني (مسيرات، وفعاليات في الشوارع والميادين والأماكن العامة، ومعارض مؤسسية، وحملات إعلامية)، لإذكاء الوعي بالحق في المساواة وعدم التمييز.

14- وينظم المعهد الوطني للقضاء بشكل دائم أنشطة تدريبية (تشمل محتويات بشأن المساواة وعدم التمييز) لفائدة موظفي السلطة القضائية، استفاد منها 673 موظفاً قضائياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2024. ووفرت وزارة الثقافات وإنهاء الاستعمار ونظام السيطرة الذكورية التدريب لما مجموعه 1 037 موظفاً تابعاً لحكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي وحكومات أقاليم السكان الأصليين الفلاحين المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد العالي للشرطة خمسة برامج للماجستير تتضمن قضايا بشأن حقوق الإنسان، حصل في إطارها على درجة الماجستير 310 أشخاص.

#### هاء - التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>(26)</sup>

15- تجري النيابة العامة تحقيقات نزيهة وشفافة في الشكاوى المتعلقة بأفعال التعذيب وسوء المعاملة التي يرتكبها أفراد الأمن وحراس مرافق الاحتجاز، لضمان حماية الضحايا والمبلغين.

16- وعلاوة على ذلك، نُظمت، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عشر حلقات عمل لتعزيز القدرات التقنية<sup>(27)</sup> في مجال التحقيق فيما زُعم من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، واستخدام القوة لاحتواء المظاهرات، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية و/أو المهينة؛ ويوفّر التدريب المستمر لأفراد الشرطة والفرق المتعددة التخصصات التابعة للمديرية العامة لنظام السجون.

17- كما وُضع دليل استخدام مجموعة أدوات التحقيق في مسارح جرائم القتل (القتل العنيف، وقتل الإناث، وقتل المواليد)، وبروتوكول التوجيه العملي للتحقيق خلال 72 ساعة بعد وقوع جرائم القتل، مما أضفى الطابع المؤسسي على منهجية التحقيق تعزز تنظيم وتنسيق ومراقبة ورصد التحقيقات الجنائية التي يجريها في جرائم القتل المدعون العامون المعنيون والفرق المتعددة التخصصات.

18- ووفقاً للبروتوكول الاختياري<sup>(28)</sup>، أصبحت دائرة منع التعذيب<sup>(29)</sup> تابعة لمكتب أمين المظالم، باعتبارها آلية منع التعذيب، بموجب القانون 1397<sup>(30)</sup>.

#### حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه<sup>(31)</sup>

19- في إطار سياسة الحد من تراكم القضايا، عقدت محكمة العدل العليا 2 293 جلسة استماع لتسريع إجراءات قضايا جنائية.

20- واعتمد قانون إيجاز الإجراءات الجنائية وتعزيز الإجراءات الشاملة لمكافحة العنف ضد الأطفال والمرهقين والنساء، باعتباره آلية لمكافحة إساءة استخدام تدبير الحبس الاحتياطي وإبطاء إجراءات العدالة<sup>(32)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد المسودة الأولية لقانون الإجراءات الجنائية، الذي ينص على نظام جديد للتدابير الاحترازية القائمة على مبادئ الظرفية والتناسب والمعقولة؛ وإعداد مشروع قانون استخدام جهاز المراقبة الإلكترونية ورصده وتشغيله التقني، كبديل لتدبير الحبس الاحتياطي. وعلاوة على ذلك، أصدرت النيابة العامة 22 تعليماً<sup>(33)</sup> لمكافحة الاستخدام المفرط لتدبير الحبس الاحتياطي والحد من تراكم القضايا، وتسنى بذلك إنهاء إجراءات 707 698 قضية، وتوجد قيد المعالجة حتى الآن 173 950 قضية.

#### إقامة العدل والمحاكمة العادلة<sup>(34)</sup>

21- وفقاً لمبدأ الاستقلالية، الذي يكفله الدستور السياسي للدولة<sup>(35)</sup>، أعادت السلطة القضائية، في عام 2022، تشغيل 35 محكمة جنائية تضم 105 قضاة متخصصين في القضايا الجنائية؛ ووسّعت نطاق اختصاص 147 موظفاً قضائياً (14 في المائة من مجموع القضاة العاديين)، وأسندت إليهم مهمة النظر في قضايا الفساد والعنف ضد المرأة، وأنشأت 240 محكمة جديدة، مما عزز إمكانية اللجوء إلى

العدالة، وحد من تأخر الإجراءات، ووطد النظام القضائي. وأُنشئت منصات تقديم الخدمات والمعلومات للعموم لتسجيل القضايا وتوزيعها باستخدام نظام محوسب.

22- وعقدت محكمة العدل العليا جلسات استماع افتراضية في قضايا جنائية ومدنية وتجارية، باستخدام الأداة الرقمية *المواطنة الرقمية*، لإرسال إشعارات وإخطارات إلكترونية. أما الميزانية، فقد زادت في عام 2023 بنسبة 5,21 في المائة بالمقارنة مع عام 2022<sup>(36)</sup>، حيث بلغت 60 495 308,66 بوليفيانو.

23- أما بخصوص المحكمة الدستورية المتعددة القوميات، فتجدر الإشارة إلى إنشاء الدوائر الدستورية، وإعداد مشروع القانون التنظيمي للقضاء الدستوري ومشروع قانون تعديل قانون الإجراءات الدستورية، واعتماد مدونة أخلاقيات المحكمة الدستورية<sup>(37)</sup>، وتنفيذ إجراءات للمساءلة العامة بمشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال الرقابة الاجتماعية، وتعزيز التدابير الإعلامية لإتاحة المعلومات مثل نشر قرارات هذه المحكمة، وتنظيم اجتهاداتها القضائية وإصدارها في شكل منشورات مرجعية.

24- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2023، أصدر مجلس القضاء 36 إعلاناً عاماً وداخلياً للمشاركة في امتحانات تنافسية على أساس الاستحقاق وفي مباريات ومقابلات على أساس الكفاءة، وتسنى بذلك تثبيت 98 في المائة<sup>(38)</sup> من القضاة في نظام القضاء العادي ومحاكم القضايا الزراعية البيئية.

25- كما نفذت النيابة العامة، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، أربعة برامج للتدريب الأولي للراغبين في الالتحاق بها، شارك فيها 10 659 مترشحاً، وثبتت 232 (39 في المائة) مدعياً عاماً معنياً بالقضايا الجنائية. وفي عام 2023، حصل المعهد الوطني للمدعين العامين على شهادة إيزو 15/9001 بشأن نظام إدارة الجودة؛ ولديه أيضاً برنامج للحماية وفريق متعدد التخصصات؛ ولدى مكتب المدعي العام للدولة ومكاتب المدعين العامين في المقاطعات وحدات لحماية الضحايا والشهود.

26- وحصل المعهد الوطني للقضاء أيضاً على شهادة معيار الجودة NCR 1000:2019 في مجال البرامج الأكاديمية للتدريب والتخصص القضائي والتدريب المستمر.

27- واعتمدت دائرة الدفاع العام المتعددة القوميات تدابير لبناء القدرات المؤسسية، منها تنفيذ بروتوكولها الذي يركز على الفئات الضعيفة، وافتتاح مكاتب جديدة لتقديم الخدمات (35 مكتباً على الصعيد الوطني)، وزادت ميزانيتها في عام 2023 بنسبة 10,29 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، حيث بلغت 1 284 309,62 بوليفيانو.

28- وأخيراً، سيجري انتخاب هيئات السلطة القضائية والمحكمة الدستورية المتعددة القوميات في 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

#### الشفافية ومكافحة الفساد<sup>(39)</sup>

29- اعتمدت في هذا الصدد السياسة المتعددة القوميات لمكافحة الفساد "نحو إدارة عامة جديدة رقمية وشفافة"<sup>(40)</sup>؛ ومنذ عام 2023، باشر العمل مرصداً للمواطنين للشفافية<sup>(41)</sup>، الذي يوفر معلومات عن تنفيذ سياسات الشفافية ومدى فعاليتها؛ واعتمد المجلس الوطني لمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع وغسل الأموال<sup>(42)</sup> الخطة الوطنية لمكافحة الفساد لعام 2023<sup>(43)</sup>.

30- وبالإضافة إلى ذلك، يُنفذ نظام معالجة الشكاوى المتعلقة بأفعال الفساد المحتملة التابع لنظام المعلومات المتعلقة بالشفافية ومنع الفساد ومكافحته<sup>(44)</sup> في 364 وحدة للشفافية وفي الهيئة الإدارية<sup>(45)</sup>، وكذلك النظام المعياري لمتابعة وإدارة الإجراءات الجنائية المتعلقة بجرائم الفساد وغسل الأموال<sup>(46)</sup>.

31- وفي مجال التعليم، يتضمن المنهاج الدراسي، منذ عام 2023، أنشطة لتعزيز القيم الأخلاقية ومبادئ الشفافية، وعُرضت سلسلة *الانتقال - الأرض الثانية*، وهي أداة تربوية مستوحاة من أساطير شعب الغواراني وشعوب الأراضي الواطئة، تستهدف الأطفال والمرافقين، بتشجيعهم على تدبر القيم الأخلاقية ومعرفة عواقب أفعال الفساد.

32- وعلى غرار ذلك، يتيح اتفاق مبرم مع جامعة بوليفيا الخاصة<sup>(47)</sup> إمكانية وضع وتنفيذ برامج دراسية تقضي إلى الحصول على درجة الماجستير في مجالات الشفافية، والأخلاقيات، والرقابة الاجتماعية، ومكافحة الفساد. وبالتنسيق مع وحدات الشفافية التابعة للكيانات العامة، نُظمت 78 حلقة عمل شارك فيها 2 698 موظفاً عمومياً.

33- ويتيح الاتفاق الإطارى للفريق العامل المعني باسترداد الأصول الموجودة في الخارج<sup>(48)</sup> إمكانية اتخاذ إجراءات لاسترداد الأصول الموجودة في الخارج المتأتية من أفعال وجرائم الفساد.

#### الذاكرة والحقيقة<sup>(49)</sup>

34- أنهت لجنة تقصي الحقائق<sup>(50)</sup> مهامها في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، بتسليمها تقريراً نهائياً (11 مجلداً) إلى رئيس الدولة في إطار حدث عام<sup>(51)</sup>. ووزارة العدل والشفافية المؤسسية هي الهيئة المكلفة بمتابعة<sup>(52)</sup> تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق.

35- وتواصل النيابة العامة، وفقاً لقانونها التنظيمي<sup>(53)</sup>، التحقيق بحكم منصبها في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1964 و1982، من أجل استجلاء الوقائع وتحديد مكان رفات الأشخاص المختفين.

36- وسمح القانون 1446<sup>(54)</sup> بأن تؤدي من موارد الخزنة العامة للدولة نسبة 80 في المائة من المبلغ الإجمالي للتعويض المستحق لضحايا أفعال العنف السياسي المرتكبة خلال الفترة 1964-1982، المحددين بموجب القانون 2640<sup>(55)</sup>، وتلقى بذلك هذا التعويض 812 شخصاً حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. وأجاز القانون 1568<sup>(56)</sup> المراجعة الاستثنائية لأكثر من 4 000 حالة قوبلت بالرفض خلال عملية تحديد المؤهلين للتعويض التي جرت في عام 2004.

#### العمليات الانتخابية والحقوق السياسية<sup>(57)</sup>

37- يكفل الدستور السياسي للدولة الحق في المشاركة بحرية في تشكيل السلطة السياسية وممارستها ومراقبتها، بشكل مباشر أو من خلال ممثلين، وبصفة فردية أو جماعية<sup>(58)</sup>.

38- واعتُبرت الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لاغيةً بعد التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع مخالفات انتخابية<sup>(59)</sup>. أما بخصوص الانتخابات العامة لعام 2020، فلم تكن الجولة الثانية<sup>(60)</sup> منها ضرورية، وإن كان القانون ينص على إجرائها، لأن نسبة 55,11 في المائة من الأصوات الصحيحة التي حصل عليها مرشحاً حزب الحركة من أجل الاشتراكية - أداة سياسية لسيادة الشعوب<sup>(61)</sup> لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس شكلت الأغلبية المطلقة من الأصوات الصحيحة.

39- وخلال الانتخابات العامة لعام 2020 والانتخابات دون الوطنية لعام 2021، طبقت المحكمة العليا للانتخابات بروتوكولاً لسلسلة المسؤولية عن المواد الانتخابية، ونظاماً حاسوبياً جديداً لعدِّ الأصوات يوفر ضمانات أمنية حاسوبية وقانونية، مما يكفل نتائج مطابقة لمحاضر الفرز والعد، وتحليل الهياكل الأساسية للسجل البيومتري<sup>(62)</sup>.

40- وتُعزز سياسة الهيئة الانتخابية المتعددة القوميات بشأن كفاءة الجودة<sup>(63)</sup> ثقافة الديمقراطية، وتحسّن عمليات وإجراءات ونظم الإدارة الجيدة للانتخابات وخدمات المحكمة العليا للانتخابات. وقد جرى في إطارها أيضاً اعتماد نظام لإدارة الجودة<sup>(64)</sup>.

41- وبالإضافة إلى ذلك، حدّثت المحكمة العليا للانتخابات نظام الحملات الانتخابية والدعاية الانتخابية، بتحديد قواعد تُلزم وسائل الإعلام ببث إعلانات الحملات الانتخابية بالمجان. وتستند المحكمة العليا للانتخابات في إجراءاتها وعملياتها وقراراتها إلى مبدأ التعددية السياسية، والمنظور الجنساني المراعي لقضايا الأجيال والشامل للجميع. ولهذا الغرض، وضعت هذه المحكمة البرنامج الوطني لتتقيف المواطنين من أجل إرساء الديمقراطية المتعددة الثقافات والقائمة على التكافؤ للفترة 2022-2025، الذي وفّر التدريب في مجال الديمقراطية المتعددة الثقافات لما مجموعه 177 139 شخصاً في عام 2023.

42- وأخيراً، تحققت الهيئة الانتخابية المتعددة القوميات، خلال العملية الانتخابية لعام 2021 التي أُجريت على صعيد الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي، من نتائج انتخاب أعضاء 33 هيئة تشريعية وأربع هيئات تنفيذية للشعوب الأصلية، في 20 بلدية متمتعة بالحكم الذاتي، شاركوا في هذه الانتخابات في إطار كتل أو أحزاب سياسية.

#### الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات<sup>(65)</sup>

43- الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات مكفولان بموجب أحكام الدستور السياسي للدولة<sup>(66)</sup> والقانون 351<sup>(67)</sup> والمرسوم السامي 1597<sup>(68)</sup>، التي تنظم إجراءات تسجيل المنظمات التي تمارس أنشطة غير مالية ومنحها الشخصية القانونية، وتحدد لهذا الغرض شروطاً أساسية ميسرة وأجلاً كافية.

#### الحق في حرية التعبير وفي الحصول على المعلومات<sup>(69)</sup>

44- يعترف الدستور السياسي للدولة بحق العاملين في مجال الصحافة في حرية التعبير والاتصال والرأي والإعلام والتصحيح والرد<sup>(70)</sup>. وفي حالة انتهاك هذه الحقوق، تباشر النيابة العامة والسلطة القضائية إجراءات التحقيق مع المسؤولين عن ذلك ومقاضاتهم ومعاقبتهم، عند الاقتضاء.

45- ويكفل الدستور السياسي للدولة الحق في تقديم التماسات فردية أو جماعية؛ وبالتالي، يحدد قانون المشاركة والرقابة الاجتماعية<sup>(71)</sup> الإطار العام للمشاركة والرقابة الاجتماعية وأشكال ممارستها، ويعترف بالحق غير القابل للتقييد في التماس المعلومات ونقلها ونقلها بمختلف الوسائل.

#### حرية الفكر والوجدان والدين<sup>(72)</sup>

46- يكفل الدستور السياسي للدولة وكذلك القانون المتعلق بحرية الدين والمنظمات الدينية والمعتقدات الروحية<sup>(73)</sup> حرية الدين والمعتقدات الروحية<sup>(74)</sup>، ويعترف بالحق في حرية الفكر والروحانيات والدين والعبادة.

### واو- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### الحق في البيئة<sup>(75)</sup>

47- في عام 2022، قدمت بوليفيا نسخة محدثة من مساهماتها المحدثة وطنياً للفترة 2021-2030<sup>(76)</sup>، التي تعكس التزامها تجاه أمننا الأرض وبالانقفاقات الدولية بشأن تغير المناخ. وفي إطار سياسة التخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ومشروع مراقبة وتقليص المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من أجل

تعزيز تنفيذ بروتوكول مونتريال<sup>(77)</sup>، ومشروع تنفيذ الخطة الإدارية للإنهاء التدريجي لاستهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية وفقاً لتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال<sup>(78)</sup>، يجري، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اتخاذ إجراءات للتخفيف والتكيف للحد من انبعاثات غازات الدفيئة باستخدام تكنولوجيات بديلة، من منظور مراعى للاعتبارات الجنسانية وللطاقة.

48- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت السياسة المتعددة القوميات بشأن تغير المناخ<sup>(79)</sup>، لمواجهة أزمة المناخ وتعزيز إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والقدرة على تحملها من منظور جنساني من أجل حُسن العيش في وئام مع أمنا الأرض؛ والخطة المتعددة القوميات للموارد المائية والري للفترة 2021-2025<sup>(80)</sup>؛ ودليل تعزيز سبل التنظيم والمساعدة التقنية المنتجة في مجال مشاريع الري<sup>(81)</sup>؛ والدليل المنهجي لإعداد خطط إدارة وتوزيع مياه الري وبرنامج نحو تحقيق السيادة الغذائية باستخدام تكنولوجيا الري<sup>(82)</sup>؛ وبرنامج السدود القادرة على الصمود؛ وبرنامج "أكافح من أجل بوليفيا نكية مناخياً وقادرة على الصمود".

49- وبعد التصديق على اتفاق إسكاسو<sup>(83)</sup>، أكدت بوليفيا من جديد التزامها بكفالة الحقوق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة والعدالة فيما يخص المسائل البيئية. وبالتالي، أعدت المحكمة الزراعية والبيئية دليل الإجراءات البيئية (2021)، وبروتوكول عمل القضاة المعنيين بالقضايا الزراعية والبيئية المتعدد الثقافات لمواءمة الإجراءات مع الهيئات القضائية للفلاحين من الشعوب الأصلية، ودليل الخبرة البيئية، ودليل تدريب القضاة (2022).

50- كما وقّعت بوليفيا على 43 اتفاقاً بلدياً لتطوير العدالة في مجالات البيئة، والمياه، والتنوع البيولوجي للغابات، والزراعة وتربية الماشية، والأراضي. وفي عام 2021، نظمت بوليفيا المؤتمر الدولي بشأن الوصول إلى العدالة فيما يخص المسائل البيئية في إطار بدء نفاذ اتفاق إسكاسو، وقدمت مشروع قانون الإجراءات البيئية لتنظيم الإجراءات في المحاكم الزراعية والبيئية.

51- ويكفل القانون العام للصحة والسلامة المهنية والرعاية<sup>(84)</sup> شروط الصحة والنظافة والسلامة والرعاية في أماكن العمل، حيث ينص على إنشاء وحدات متنقلة لتفتيش شركات التعدين والزراعة، وفقاً لنظام التفتيش العام<sup>(85)</sup>.

52- وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت خطة الزئبق والصحة<sup>(86)</sup>، ويسري، امتثالاً لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق<sup>(87)</sup>، العمل بالسجل الموحد للزئبق<sup>(88)</sup> للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي للزئبق وحماية صحة الإنسان، وباللوائح التنظيمية للسجل الموحد للزئبق، من أجل الترخيص المسبق لاستيراد الزئبق أو تصديره<sup>(89)</sup> ولممارسة الأنشطة التي تتطلب استخدام مواد خطرة<sup>(90)</sup>.

53- كما يجري تنفيذ الاستراتيجية المتعددة القوميات للإدارة الشاملة للحرائق<sup>(91)</sup>، والاستراتيجية الوطنية للوقاية من الحرائق ومكافحتها والتدخل مباشرة بعد وقوعها، لمعالجة المخاطر المرتبطة بها في المناطق المحمية.

54- ويحدد قانون إدارة المخاطر<sup>(92)</sup> مبادئ إدارة المخاطر، وينص على إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للفئات السكانية الضعيفة. ويجري تنفيذ النظام المتكامل للمعلومات والإنذار من أجل إدارة مخاطر الكوارث، الذي يوفر معلومات عن المخاطر ومواطن الضعف ومستويات الخطر.

55- ووضعت السياسة الوطنية لإدارة المخاطر، التي تتضمن مجموعة من مبادرات الدولة وقراراتها وإجراءاتها لمواجهة مخاطر الكوارث الحالية أو العوامل التي قد تؤدي إلى وقوعها، وبروتوكول الطوارئ، الذي يعطي الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبالإضافة إلى ذلك، تسعى اللجنة التقنية المعنية بالحماية



والنوع الاجتماعي إلى ضمان حقوق الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة<sup>(93)</sup> وتعزيزها وحمايتها وكفالة ممارستها، قبل حالات الطوارئ أو الكوارث وخلالها وبعدها.

#### حقوق العمال<sup>(94)</sup>

56- استفاد من البرنامج الثاني للدعم في التوظيف 17 235 باحثاً عن العمل، 8 840 (51,3 في المائة) منهم إناث، و10 041 (58,3 في المائة) شباب.

57- وتحصل النساء المستفيدات من البرنامج الثاني للدعم في التوظيف اللواتي لديهن أطفال دون سن الخامسة على التأمين ضد حوادث العمل وعلى إعانة شهرية للتدريب ومساعدة مالية قيمتها 1 000 بوليفيانو لدفع تكاليف روض الأطفال خلال فترات التدريب المهني. كما يكفل هذا البرنامج الأمن والاستقرار الوظيفيين في حالة الفصل غير المبرر<sup>(95)</sup>، واعتمدت "إجراءات معالجة الشكاوى المتعلقة بالمضايقة والتحرش الجنسي بالمرأة في مكان العمل"<sup>(96)</sup>.

58- ويجري تعزيز تدابير تكافؤ الفرص في الحصول على العمل والمساواة في الأجر وفي المعاملة في مكان العمل بين المرأة والرجل، مما يساهم في القضاء على الفجوة في الأجور<sup>(97)</sup>.

59- ويحظر القانون العمل المنزلي المقترن بالإقامة في مسكن رب العمل، حيث يعتبره نشاطاً مهنيّاً أو عملاً خطيراً أو غير صحي أو مهيناً للكرامة<sup>(98)</sup>.

#### التنمية والسياسات الاجتماعية<sup>(99)</sup>

60- في عام 2021، قدمت بوليفيا تقريرها الوطني الطوعي<sup>(100)</sup> إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عرضت فيه أوجه التقدم الذي أحرزته والتحديات التي واجهتها في تنفيذ 14 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة بين عام 2016 وتشيرين الأول/أكتوبر 2019.

61- ولمواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 2020 والحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، اعتمد النموذج الاقتصادي الاجتماعي المجتمعي الإنتاجي، الذي عزز تنوع الإنتاج، والأمن الغذائي والسيادة الغذائية، والتصنيع بدل الاستيراد، وحماية البيئة.

62- ولدعم الأشخاص الضعاف الحال خلال جائحة كوفيد-19، أذنت السلطات بأن تُعاد بصفة استثنائية المساهمات في النظام الشامل للمعاشات التقاعدية إلى المنتسبين إليه<sup>(101)</sup>؛ وصرفت سندات مكافحة الجوع التي تبلغ قيمتها 1 000 بوليفيانو، لفائدة أكثر من أربعة ملايين شخص.

63- وفي إطار الخطة الوطنية لعام 2025، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2021-2025 المعنونة "إعادة بناء الاقتصاد من أجل العيش الكريم، نحو التصنيع بدل الاستيراد"، التي وضعت استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة، تتخذ تدابير لزيادة مداخيل الأسر المعيشية من خلال سياسات الأجور، مثل رفع الحد الأدنى للأجر على الصعيد الوطني. كما يتواصل تنفيذ سياسة إعادة توزيع فائض إيرادات الشركات العامة الاستراتيجية، من خلال برامج التحويلات النقدية والعينية التالية: برنامج "سندات خوانثيتو بينتو"، الذي استفاد منه 2,3 مليون طالب؛ وبرنامج "سندات خوانا أثوردوي"، الذي استفاد منه 203,7 آلاف امرأة حامل وطفل دون سن الثانية؛ وبرنامج "دخل الكرامة"، الذي استفاد منه 1,2 مليون شخص من كبار السن؛ وبرنامج "الإعانة الشاملة قبل الولادة على مدى الحياة"، الذي استفاد منه 80 ألف امرأة حامل؛ وبرنامج "منحة بكالوريا التميز".

64- وكنتيجة لهذه التدابير، انخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية<sup>(102)</sup>، خلال الفترة 2015-2023، من 4,5 في المائة إلى 3,9 في المائة، وسُجل هذا المعدل، وهو الأدنى في هذه المناطق، خلال الربع الثالث من عام 2020، رغم آثار جائحة كوفيد-19؛ وحققت بوليفيا نمواً اقتصادياً مطرداً خلال الفترة 2006-2022، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3,9 في المائة، و4,18 في المائة خلال الفترة 2018-2022؛ وارتفع إلى 6,1 في المائة في عام 2021؛ وانخفض عدد الفقراء في بوليفيا خلال الفترة 2006-2021 من 5,8 ملايين شخص (59,9 في المائة) إلى 4,3 ملايين شخص (36,4 في المائة).

65- وخلال الفترة 2016-2020، نُفذ برنامج دعم شبكة الحماية الاجتماعية "خطة الحياة الثانية"، الذي أعطى الأولوية لما مجموعه 55 مشروعاً متعلقاً بالهياكل الأساسية الإنتاجية المجتمعية من أجل تحسين الظروف المعيشية في المناطق المعنية.

66- واقترحت بوليفيا إنشاء فريق عامل معني بحقوق الفلاحين وغيرهم من الأشخاص العاملين في المناطق الريفية، باعتباره آلية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في قراره [A/HRC/RES/54/9](#).

67- وفي إطار سياسة تجديد الإنتاج، وسياسة كفاءة الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وسياسة التصنيع بدل الاستيراد، يجري تنفيذ 17 برنامجاً وطنياً سيستفيد منها نصف مليون أسرة منتجة لديها مشاريع زراعية عائلية.

68- وفي عام 2022، بلغت نسبة التغطية بخدمة الكهرباء 95 في المائة على الصعيد الوطني، أي 84,2 في المائة في المناطق الريفية، و99 في المائة في المناطق الحضرية؛ ولتحقيق هدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2021-2025، المتمثل في تعميم خدمات الكهرباء الأساسية، وُضع في عام 2023 البرنامج الثالث لكهربة الأرياف<sup>(103)</sup>، ومشروع تحسين مستوى الاستفادة المستدامة من الكهرباء في بوليفيا<sup>(104)</sup>. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، ارتفع عدد مستخدمي الغاز المنزلي بنسبة 16 في المائة، حيث بلغ 1 134 374 مستخدماً.

#### الحق في المياه وفي خدمات الصرف الصحي<sup>(105)</sup>

69- لتحقيق هدف تعميم الاستفادة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في المناطق الحضرية والريفية وحماية الموارد المائية، يجري تنفيذ البرامج التالية: البرنامج القطاعي لتوفير مياه الشرب للمجتمعات الصغيرة، وبرنامج الصرف الصحي في المناطق الريفية والمجتمعات الصغيرة والإدارة الشاملة للمياه في المناطق الحضرية، وبرنامج المدن - توسيع نطاق خدمات إمداد المدن بالمياه وتحسين مستوياتها وجعلها مستدامة وقادرة على الصمود، وبرنامج الإدارة الشاملة للمياه في المناطق الحضرية، وبرنامج "مياهي"، المرحلة الرابعة (المرحلة 1)، و"مياهي"، المرحلة الرابعة (المرحلة 2)، و"مياهي"، المرحلة الخامسة، و"مياهي"، المرحلة الخامسة، بتمويل من المصرف الأوروبي للاستثمار"، و"برنامج توفير خدمات المياه والصرف الصحي في المدن المتوسطة والصغيرة"، و"برنامج المياه والري في بوليفيا"، و"برنامج المياه وخدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة وتصريف مياه الأمطار"، و"برنامج الصرف الصحي لحماية بحيرة تيتيكاكا".

#### الحق في السكن<sup>(106)</sup>

70- خلال الفترة 2020-2023، استثمر في قطاع الإسكان مبلغ 2 388 626 903 بوليفيانو، خُصص منه 1 687 907 697 بوليفيانو لبناء مساكن جديدة، و609 436 394 بوليفيانو لتحسين

مساكن و/أو توسيعها و/أو ترميمها؛ و 46 528 915 بوليفيانو لترميم مساكن الإيواء في حالات الطوارئ، ووفّرت الوكالة الوطنية للإسكان<sup>(107)</sup> 52 759 حلاً سكنياً، شملت بناء مساكن جديدة، وتحسين و/أو توسيع و/أو ترميم أخرى، لفائدة الأسر الضعيفة الحال<sup>(108)</sup>.

### الحق في الصحة<sup>(109)</sup>

71- بعد سن القانون رقم 1152<sup>(110)</sup>، توسّع نطاق الاستفادة المجانية من خدمات الرعاية الصحية بإنشاء النظام الصحي الموحد، وتخصيص ميزانية قدرها 1 053,2 مليون بوليفيانو لتشخيص الأمراض وعلاجها، وشراء الأدوية والمستحضرات الكيميائية والأكسجين، وتخصيص نسبة 10 في المائة من الميزانية الإجمالية لبناء و/أو توسيع و/أو تجهيز المؤسسات الصحية.

72- نفذت الدولة الخطة الوطنية لمكافحة جائحة كوفيد-19، واقتنت ووزعت اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 واختبارات كشف المستضدات عن طريق الأنف ووفرتها للسكان بالمجان، حيث خصصت 6 940 مليون بوليفيانو لتوفير اللقاحات، والاختبارات، والأدوية، والمستلزمات والمواد واللوازم والأدوات الطبية، ولتعزيز المؤسسات والمعدات الطبية والمخبرية، وما إلى ذلك.

73- وتكفل السياسة الوطنية لجودة الخدمات الصحية<sup>(111)</sup> المساواة في الاستفادة من الخدمات الصحية وجودتها، من خلال نظام إدارة الجودة وثقافة الجودة. وسنّ قانون تأجيل جزء من إجازة الأمومة السابقة للولادة إلى ما بعد الولادة، مما يتيح للنساء الحوامل العاملات في المؤسسات العامة والخاصة إمكانية البقاء فترة أطول مع موليدهن<sup>(112)</sup>. وتعزّزت نظم شبكات الرعاية الصحية في إطار مشروع تحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات والموليد. ويكفل برنامج الصحة عن بُعد إمكانية الاستفادة من الخدمات المتخصصة، حيث زاد مستوى توفير خدمات التطبيب عن بُعد للحوامل والأطفال دون سن الخامسة.

74- ويعزز برنامج "سندات خوانا أثوردي" إمكانية استفادة الأمهات والأطفال من الخدمات الصحية، مما يقلص معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الموليد ومعدلات سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الثانية. وخلال الفترة الممتدة من عام 2023 حتى تموز/يوليه 2024، صُرف 183,9 مليون بوليفيانو لفائدة نساء وأطفال تقل أعمارهم عن سنتين؛ وبلغ عدد المسجلين في هذا البرنامج 137 008 نساء، و125 482 طفلاً.

75- واعتمد دليل المعايير والقواعد والبروتوكولات والإجراءات التقنية لمعالجة حالات النزيف خلال النصف الأول من فترة الحمل<sup>(113)</sup>. ونظمت وزارة الصحة والرياضة دورات تدريبية بشأن حالات الطوارئ التوليدية وخدمات الرعاية الشاملة للحوامل، وتلقى التدريب بشأن حالات الطوارئ التوليدية 30 مدرباً على الصعيد الوطني في عام 2023.

### الحقوق الجنسية والإنجابية<sup>(114)</sup>

76- أُعلن عام 2023 "عام الشباب نحو المئوية الثانية" بموجب المرسوم السامي 4887<sup>(115)</sup>، الذي ينص على إجراءات لتشجيع الشباب على ممارسة حقوقهم الجنسية والإنجابية ولتعزيز هذه الحقوق؛ وتنفذ منذ عام 2013 استراتيجية الرعاية الشاملة للمراهقين<sup>(116)</sup>، التي تشمل تقييم الخدمات المقدمة إلى المراهقين والشباب لتحسين جودة الرعاية ومستوى الاستفادة من الخدمات الصحية والإرشادية.

77- وفي عامي 2022 و2023، نُظمت 21 دورة تدريبية لفائدة 1 413 مهنياً بشأن قوانين الصحة الجنسية والإنجابية<sup>(117)</sup>، واستخدام وسائل منع الحمل الحديثة وتكنولوجيا منع الحمل الجديدة، والرعاية الشاملة والفورية للموليد، واستراتيجيات تحسين جودة رعاية الموليد وصحتهم للحد من اعتلالهم ووفياتهم.

وجرى تدريب موظفي 22 مستشفى والأطعم التقنية الطبية في المقاطعات بشأن تنفيذ نظام المعلومات المتعلقة بالفترة المحيطة بالولادة لمراقبة حالات مراضة الأمهات الشديدة.

78- وتكفل السياسة العامة المتعددة القوميات للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة<sup>(118)</sup> الحمل والولادة في ظروف آمنة وملائمة ثقافياً من أجل تعزيز نماء الأطفال وحمايتهم الشاملة.

79- ويجري إعداد السياسة العامة الشاملة لمنع حمل المراهقات، بالتعاون مع حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي، ومكاتب أمين المظالم المعنية بالأطفال والمراهقين، والمراكز الصحية، وحكومات أقاليم السكان الأصليين الفلاحين المتمتعة بالحكم الذاتي، ومجالس الشباب، وعامة السكان.

80- ونظمت حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي حلقات عمل في الوحدات التعليمية التابعة لها<sup>(119)</sup> بشأن منع حمل المراهقات، ودورات تدريبية لأفراد الأطعم الطبية<sup>(120)</sup>، وحملات إعلامية بشأن تنظيم العلاقات الجنسية، وبشأن علامات العنف الجنسي<sup>(121)</sup>. ولدى هذه البلديات منصة لمنع حمل المراهقات<sup>(122)</sup>. ونظمت حكومة مقاطعة بوتوسي المتمتعة بالحكم الذاتي دورات تدريبية بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية، وأصدرت تعليمات بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية المتعددة القوميات 2014/0206<sup>(123)</sup>.

81- وامتثالاً لهذا الحكم، أُجريت 1 606 عمليات إجهاض قانوني حتى عام 2022؛ ويجري تنفيذ دليل رعاية ضحايا العنف الجنسي، ونموذج الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي، والإجراءات التقنية لتقديم خدمات الرعاية الصحية؛ ويندرج في إطار النظام الصحي الموحد توفير خدمات الإجهاض القانوني لضحايا العنف الجنسي، التي تشمل الأدوية ووسائل منع الحمل الطارئ<sup>(124)</sup>؛ وتتوخى خطة الرعاية في حالات العنف الجنسي كفاءة الاستنادة من خدمات الإجهاض العمدي؛ وجرى، بالتنسيق مع دوائر الخدمات الصحية في مقاطعات أورورو وكوتشابامبا ولابات وإيل آلتو، تدريب الموظفين الصحيين بشأن القوانين المتعلقة بالإجهاض القانوني والمعايير الصحية التقنية لرعاية ضحايا العنف الجنسي.

82- وبالإضافة إلى ذلك، وفرت حكومة مقاطعة أورورو المتمتعة بالحكم الذاتي وسائل منع الحمل من خلال شبكة الخدمات الصحية، ونفذت نموذج الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي؛ ووضعت حكومة مقاطعة لابات المتمتعة بالحكم الذاتي، بالتنسيق مع بلدياتها البالغ عددها 87 بلدية، برنامج المركز المتخصص لمنع العنف الجنسي وتوفير الخدمات العلاجية لضحاياها من الأطفال والمراهقين، ووفرت التدريب بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المتعاشين معه.

83- وأخيراً، يجري إعداد مشروع القانون المتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية، والخطة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وتحديث المعايير الوطنية والقواعد والبروتوكولات والإجراءات المتعلقة بوسائل منع الحمل لعام 2012.

#### الحق في التعليم<sup>(125)</sup>

84- التعليم حق مكفول بموجب الدستور السياسي للدولة وقانون التعليم أبيلينو سينياني - إيثاردو بيريث<sup>(126)</sup>. ومن أجل تعزيز الاستنادة على نحو ملائم من خدمات التعليم، وُضعت المبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية لتدريب المدرسين<sup>(127)</sup>؛ وخطط وبرامج التدريب العام والتخصصات في مرحلة التعليم الثانوي المجتمعي المنتج، التي تعزز الوقاية من العنف، والتعليم الشامل للجميع، والتعليم المراعي للتنوع؛ والمبادئ التوجيهية لوضع خطة التعايش السلمي والمتناغم داخل الوحدات التعليمية<sup>(128)</sup>؛ ودليل تحديد حالات العنف العائلي والإبلاغ عنها؛ واللوائح التنظيمية لخدمة الخط الهاتفي المجاني والعلبة الصوتية للإبلاغ عن حالات العنف في المجال التعليمي<sup>(129)</sup>.

- 85- وخلال جائحة كوفيد-19، جرى تحديث معارف المدرسين وتدريبهم في مجال استخدام الموارد التكنولوجية والرقمية، وتنفيذ مشروع منصة "Educa Bolivia"، و"بروتوكول السلامة البيولوجية من أجل العودة الآمنة إلى مدارس نظام التعليم النظامي الفرعي في إطار طرائق التعليم الحضوري وشبه الحضوري - النسخة 2"، والدليل المنهجي لطرائق التعليم - نظام التعليم النظامي الفرعي"، وتوزيع كتيبات عن تدابير السلامة البيولوجية والتلقيح في الوحدات التعليمية.
- 86- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2023، باستثناء عام 2020، استُحدثت 53 034 منصباً للتدريس في المدارس العامة؛ واستحدثت الحكومة الحالية 3 300 منصب في عام 2022، و2 980 منصباً في عام 2023.
- 87- وتجدر الإشارة إلى أنه، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، قبلت المدارس العليا لتدريب المدرسين 3 157 مترشحاً (1 887 منهم إناث و1 270 ذكور)، منهم منتمون إلى القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين والمجتمعات المتعددة الثقافات والبوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي.
- 88- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، استعاد من البرنامجين الوطنيين لمحو الأمية وما بعد محو الأمية "نعم أستطيع الاستمرار" 113 495 و63 380 شخصاً، على التوالي.
- 89- وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، منح النظام المتعدد القوميات للاعتراف بالكفاءات<sup>(130)</sup> شهادة الكفاءة لما عدده 22 365 شخصاً في مختلف مجالات العمل التي اكتسبوا فيها الخبرة.
- 90- وفي إطار سياسات التحفيز والدعم، سلّمت الدولة، في عام 2023، سندات خوانثينو بينتو<sup>(131)</sup> إلى 2 297 296 طالباً في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وحصل على المنحة التحفيزية "بكالوريا التفوق - التميز في البكالوريا"<sup>(132)</sup>، التي تبلغ قيمتها 1 000 بوليفيانو، 11 096 طالباً حاصلاً على شهادة البكالوريا في نظامي التعليم الفرعيين النظامي والبدلي. وبالإضافة إلى ذلك، تعزّزت شعبة البكالوريا المهنية في المجال التقني الإنساني، بتوفير فرص العمل؛ ومُنحت شهادات البكالوريا بالمجان<sup>(133)</sup> وقُدّمت منح اجتماعية<sup>(134)</sup> لمنظمات اجتماعية<sup>(135)</sup>.
- 91- وعلاوة على ذلك، أصدرت وزارة التعليم تعليمات<sup>(136)</sup> وتعميمات بشأن منع العنصرية والتمييز، وبشأن الإدماج الاجتماعي في نظام التعليم النظامي الفرعي<sup>(137)</sup>.
- 92- وفيما يتعلق بالتدريب الأولي، تحدد السياسة العامة المتعددة القوميات للنماء الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة مبادئ توجيهية مفاهيمية واستراتيجية ومؤسسية، تشمل مجال التعليم. وفي عام 2023، نُظّم الملتقى الدولي الأول للطفولة المبكرة "الواقع والأفاق"، الذي شارك فيه 15 100 شخص، لتنفيذ استراتيجيات تتماشى مع السياسة المذكورة، ونُظمت الدورة التدريبية المعنونة "تشجيع التعليم الأولي غير الحضوري داخل الأسر والمجتمع"، التي تلقى التدريب في إطارها 322 مدرساً ومديراً ومربياً في مراكز تعليم الأطفال، وجرى، من خلال برنامج "التعلم داخل الأسرة"، تدريب 128 أمّاً وأباً لأطفال دون سن الرابعة.
- 93- وفيما يتعلق بالميزانية، زاد الإنفاق العام على التعليم في عام 2022 بنسبة 281 في المائة بالمقارنة مع عام 2006، وشكلت نفقات التغذية المدرسية أعلى نسبة من هذا الارتفاع (478 في المائة)، وتليها المرتبات والأجور (378 في المائة).
- 94- وفي عام 2023، جرى تبسيط إجراءات تسجيل الطلاب الذين ليست لديهم وثيقة تعريف شخصية في السجل الموحد للطلاب<sup>(138)</sup>، واعتمد "إجراء تسوية الملفات الأكاديمية للطلاب المسجلين في نظام التعليم النظامي الفرعي"<sup>(139)</sup> الذين ليس لديهم دفتر أو بيان النقط.

- 95- وأعلن عام 2021 عام استعادة الحق في التعليم<sup>(140)</sup>، بضمان الحصول على التعليم الشامل للجميع الخالي من التمييز.
- 96- وتتص القوانين العامة لإدارة نظام التعليم النظامي الفرعي على تفعيل وحدات تعليمية في المناطق الريفية والمناطق الوعرة، من خلال فصول دراسية متنقلة ومنصات تعليمية؛ وجرى في هذا الصدد تعيين 264 مُدرّساً متنقلاً، وتزويدهم بالكتب وأكياس النوم والحواشيب المحمولة والناموسيات، ومنحهم حوافز إضافية.
- 97- ومن أجل استعادة وتطوير واستتساخ ونشر أشكال التعبير الثقافي للمنتمين إلى القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين والمجتمعات المتعددة الثقافات والبوليفيين المنحدرين من أصل أفريقي، جرى تعزيز معهد التدريب الفني "جوقة وأوركسترا أوروبيتشا"، و"معهد سان إغناثيو دي موخوس العالي للموسيقى والسياحة".
- 98- ولتحسين نوعية تعليم جماعات الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المحرومة، جرى اعتماد 35 أبجدية، و26 مسرداً، و12 معجماً، ونصوص للتعليم بلغات الشعوب الأصلية، وترجمة النشيد الوطني إلى 37 لغة من لغات الشعوب الأصلية، والدفتر المدرسي إلى 23 لغة من لغات الشعوب الأصلية، وإعداد 26 منهجاً دراسياً لأقاليم القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين<sup>(141)</sup>، و212 درساً عن بعد، و190 حصة دراسية سمعية وبصرية بمختلف لغات الشعوب الأصلية تُبثّ على القنوات والمحطات الإذاعية التابعة للدولة.

## زاي - الفئات المعرضة للخطر

### حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(142)</sup>

- 99- لدى بوليفيا نظام للحماية القانونية لحقوق الإنسان يستند إلى الدستور السياسي للدولة ومجموعة القوانين الدستورية، التي تتضمن أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة<sup>(143)</sup>. والهيئات المسؤولة عن كفالة الحماية في حالة وقوع انتهاك للحقوق هي السلطة القضائية النزينة والمستقلة<sup>(144)</sup>، والنيابة العامة المسؤولة عن تقديم الدعوى الجنائية بموضوعية<sup>(145)</sup>، والشرطة البوليفية.
- 100- وفي إطار التحقيقات الجنائية، يجوز للضحايا من المدافعين عن حقوق الإنسان الالتحاق ببرنامح حماية الضحايا والشهود والمبلغين، للاستفادة من خدمات الوحدة المعنية التابعة للنيابة العامة.

### الاتجار بالأشخاص<sup>(146)</sup>

- 101- اعتمد المجلس المتعدد القوميات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين السياسة المتعددة القوميات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة للفترة 2021-2025<sup>(147)</sup>، ويجري تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات للتنمية الشاملة من أجل العيش الكريم المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين للفترة 2021-2025<sup>(148)</sup>؛ وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد مقترح قانون لتعديل القانون 263، وفقاً للمعايير الدولية.
- 102- وتجدر الإشارة إلى البروتوكول الموحد للرعاية المتخصصة لضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة وإجراءات التدخل، ودليل المبادئ التوجيهية الدنيا للتحقيق في الجرائم بموجب القانون رقم 263<sup>(149)</sup>، ودليل عمل الفرق المتخصصة المتعددة التخصصات، والدليل العملي لعمليات مدهامة بيوت الدعارة.

- 103- وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت الاستراتيجية الوقائية لمراقبة المنصات الرقمية واستخدامها المسؤول والأمن (@Navego Segur)، ودليل سلطات الهجرة للكشف المبكر لضحايا الاتجار بالأشخاص<sup>(150)</sup>. وعلاوة على ذلك، تُكفل الرعاية الخاصة لضحايا الاتجار بالأشخاص و/أو تهريب المهاجرين، بمنحهم رخصة الإقامة الإنسانية<sup>(151)</sup>.
- 104- ونُفذت بالكامل خطة التنمية الشاملة المتعددة القطاعات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين للفترة 2016-2020، وبلغت نسبة فعالية إجراءاتها المرجحة 115 في المائة.
- 105- وفي مجال التعليم، أصدرت وزارة التعليم<sup>(152)</sup> تعليمات بتضمين المناهج الدراسية لنظام التعليم النظامي الفرعي مواد متعلقة بوقاية الضحايا ورعايتهم، امتثلت لها أكثر من 2 000 مؤسسة تعليمية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، نُظمت أنشطة لتوعية 21 562 طالباً في مدارس التعليم الابتدائي والثانوي ومدارس تدريب المدرسين؛ وجرى تدريب أكثر من 5 000 مدرس بشأن إجراءات الوقاية والتوعية، فضلاً عن 190 طالباً عسكرياً و490 موظفاً في القيادات التسع للشرطة البوليفية في المقاطعات.
- 106- وأنشئت 50 شبكة للدعم في المدارس لكشف حالات الطلاب المعرضين للخطر، وأقيمت تحالفات مع 30 مجتمعاً محلياً ومع الآباء لتعزيز إجراءات الوقاية والإبلاغ، وهو ما أفضى إلى تسجيل 3 000 شكوى متعلقة بالاتجار بالأشخاص في الأوساط التعليمية.
- 107- ونظمت وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي 18 حلقة عمل تدريبية، و17 حلقة نقاش، و9 دورات تدريبية من خلال منصات التعلم؛ ونفذت 140 عملية تفتيش اجتماعي مهني، وأنشأت سبعة مكاتب متنقلة تركز على الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- 108- ويُمكن "نظام الإنذار حوليانا" من التعاون مع الشرطة في عملها من أجل البحث عن الأشخاص المخفيين وتحديد مكان وجودهم.
- 109- وعيّنت النيابة العامة مدعين عامين متخصصين في القضايا المتعلقة بجرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتنفذ عمليات تفتيش ميدانية في عواصم المقاطعات وفي المدن المتوسطة والنقاط الحدودية. ويتيح الاتفاق الإطار المشترك للتعاون بين المؤسسات<sup>(153)</sup>، المبرم بين مكتب المدعي العام للدولة والنيابة العامة في شيلي، إمكانية تنسيق إجراءات منع الاتجار بالأشخاص.
- 110- وتعرّزت أقسام الشرطة البوليفية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بمعدات، وأطلقت خدمة الخط الهاتفي 122 للإبلاغ. ونُظمت الجولة الأولى من حلقات العمل المعنونة "لنضع حداً للاتجار بالأشخاص"<sup>(154)</sup>، التي تلقى التدريب في إطارها 759 فرداً من أفراد الشرطة، ودورة تدريبية على مدى يومين بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على الحدود، وأول هاكاثون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبرنامج "البيئات الآمنة داخل المؤسسات التعليمية"، والحملة الوطنية "لندع الضحايا يتكلمون".
- 111- وتتوخى الاستراتيجية الإعلامية المتعددة القوميات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين توفير المعلومات والتوعية والتتقيف بشأن مخاطر جريمة الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة وأسبابها وعواقبها وطرائقها.
- 112- ويجري تنفيذ إجراءات وفقاً للاتفاق الثنائي بين بوليفيا وبيرو من أجل تعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة، ولخارطة الطريق المشتركة بين الأرجنتين وبوليفيا لتنفيذ الاتفاق الإطار بين بوليفيا والأرجنتين لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص والتحقق فيها ومساعدة ضحاياها وحمايتهم<sup>(155)</sup>.

113- وبالإضافة إلى ذلك، جرى التصديق على "الاتفاق بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية باراغواي لتعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة"<sup>(156)</sup>. وسيتم "الاتفاق بين بوليفيا والبرازيل لتعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة"<sup>(157)</sup> إمكانية تنفيذ إجراءات للتعاون والتنسيق من خلال آليات لمنع هذه الجرائم ورعاية ضحاياها وحمايتهم وملاحقة الجناة.

114- ونفذت خطة "الحدود الآمنة" بين بوليفيا والبرازيل، التي جرى في إطارها إنشاء المكتب المتكامل لعمليات مراقبة الحدود؛ ونُظمت عمليات لمراقبة عبور القاصرين، ودورة تدريبية لفائدة 300 موظف عمومي في إدارة الهجرة<sup>(158)</sup> وموظفي شركات الطيران؛ وجرى تنسيق إجراءات تحديد حالات الاتجار بالأشخاص، وتنفيذ دوريات وعمليات وقائية، وتبادل المعلومات، وتنظيم دورات تدريبية بشأن "مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على الحدود"؛ وتنفيذ 14 610 عمليات لمراقبة الهجرة في البلديات الحدودية لتحديد حالات الاتجار بالأشخاص.

115- ونفذت خطة "حيّ الأمن" في خمس مقاطعات<sup>(159)</sup> و 14 بلدية، ونُظمت حلقات عمل للتوعية، وأُجريت دراسات استقصائية لتصورات السكان في الأحياء، وجمعت بيانات عن الاتجار بالأشخاص، مكّنت من تحديد 975 شخصاً.

116- واعتمد مكتب المدعي العام للدولة البروتوكول الموحد للرعاية المتخصصة لضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة وإجراءات التدخل، لتوفير الرعاية والحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة.

117- وفي إطار ملتقيات وطنية، تعهدت مجالس المقاطعات التسع بتعزيز الآليات القائمة في الدولة لمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص، من خلال تدابير تجدر الإشارة ضمنها إلى ما يلي: إنشاء حكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي مراكز للإيواء، وتسريع إجراءات اعتماد بروتوكول تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص ومساعدتهم ورعايتهم النفسية الاجتماعية والطبية.

118- ونظمت حكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي دورات تدريبية بشأن الوقاية من العنف الرقمي ومن الاستدراج عبر شبكات التواصل الاجتماعي لموظفيها<sup>(160)</sup>، وللأباء<sup>(161)</sup>، ولموظفي مؤسسات الإيواء، واتحادات شركات النقل، وموظفي المؤسسات العاملة في مجال الهجرة، والجامعات والمعاهد البلدية<sup>(162)</sup>؛ وحملات وقائية في محطات الحافلات، ونقاط التفتيش على الطرق، والوحدات التعليمية، استنقذ منها 25 890 طالباً. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت حكومتا مقاطعتي بوتوسي وتشوكيساكا المتمتعتين بالحكم الذاتي خطتهما لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبروتوكوليهما. كما نفذت حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي<sup>(163)</sup> عمليات وإجراءات وقائية للمراقبة في المطارات ومحطات النقل البري ووكالات التوظيف؛ وقدمت المساعدة القانونية والرعاية النفسية والاجتماعية لأشخاص من ضحايا الاتجار.

#### حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع<sup>(164)</sup>

##### المساواة وعدم التمييز

119- شدد مؤتمر القمة الوطني لمناهضة العنصرية والتمييز على التزام السلطة القضائية والنيابة العامة والشرطة البوليفية بتكثيف التدابير اللازمة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالعنصرية والتمييز ضد هذه الفئة من السكان.



- 120- وتتضمن سياسة السلطة القضائية المؤسسية للمساواة بين الجنسين محاور لحماية الفئات المعرضة للخطر، مثل أفراد مجتمع الميم الموسع، وكفالة إمكانية لجوئهم إلى العدالة. كما أنشئ في إطار هذه السياسة مرصد العدالة والنوع الاجتماعي التابع للسلطة القضائية، الذي أعد مواد إعلامية ونظم الاجتهادات القضائية للمحكمة الدستورية ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلقة بحماية حقوق هذه الفئة من السكان.
- 121- وأصدرت النيابة العامة، تنفيذاً لولايتها المتمثلة في الدفاع عن مصالح المجتمع، من خلال إجراء التحقيقات وتقديم الدعاوى الجنائية العامة مع احترام مبادئ الشرعية والموضوعية وبذل العناية الواجبة، تعليمات<sup>(165)</sup> بتقديم خدمات متممة بالجودة والدفء على سبيل الأولوية لأفراد مجتمع الميم الموسع.
- 122- وتجدر الإشارة ضمن بروتوكولات العمل إلى خارطة الطريق المشتركة بين المؤسسات، وبروتوكول رعاية الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية والتعابير الجنسية المتنوعة الخاص بالدائرة المتعددة القوميات لمساعدة الضحايا، وبروتوكول الرعاية الشاملة لأفراد مجتمع الميم الموسع السلوبي الحرة<sup>(166)</sup>.
- 123- وتنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية المتعددة القوميات 0577/2022-S2، المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2022، جرى تعديل نظام دائرة السجل المدني لتسجيل زيجات التعايش<sup>(167)</sup>، بتحديد شروط وإجراءات لتسجيل هذا النوع من الزيجات بين شخصين مثليين أو من جنسين مختلفين.
- 124- وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، اعتمد دليل تصويت الأشخاص وفقاً لأحكام قانون الهوية الجنسية.
- 125- ولتقديم خدمات صحية شاملة وجيدة النوعية لأفراد مجتمع الميم الموسع، مع ضمان احترام حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، اعتمد قانون الرعاية الشاملة لأفراد مجتمع الميم الموسع في المؤسسات الصحية<sup>(168)</sup>.
- 126- وتعكف وزارة العدل والشفافية المؤسسية ومجتمع الميم الموسع على إعداد المسودة الأولية لقانون يكفل لأفراد هذا المجتمع ممارسة حقوقهم على نحو كامل.

## حقوق المرأة

- إنهاء نظام السيطرة الذكورية، وضمان تكافؤ الفرص، وتمكين المرأة<sup>(169)</sup>
- 127- تحدد السياسة المتعددة القوميات لإنهاء الاستعمار ونظام السيطرة الذكورية "كلنا متساوون في بوليفيا رغم تنوعنا"<sup>(170)</sup> مبادئ توجيهية لوضع إجراءات لإنهاء الاستعمار ونظام السيطرة الذكورية. وتُمنح علامة "شركة ملتزمة بكفالة حياة خالية من العنف ضد المرأة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات"<sup>(171)</sup> للشركات التي تلتزم بثقافة إنهاء نظام السيطرة الذكورية، تحفيزاً لها واعترافاً بدورها في هذا المجال؛ وفي عام 2023، حصلت على هذه العلامة 12 شركة في القطاعين العام والخاص: أربع على البرونزية، وخمس على الفضية، وثلاث على الذهبية.
- 128- وفي المجال الاقتصادي، يجري تشجيع تمكين المرأة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع. فحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ عدد الوحدات الاقتصادية التي تديرها نساء 31 306 في لااباث، و316 29 في سانتا كروث، و748 16 في كوتشابامبا.
- 129- وبإستثمار قيمته 46 مليون بوليفيانو، دعم مشروع تعزيز الوحدات الإنتاجية التي تديرها نساء 77 370 وحدة اقتصادية و98 079 شركة تديرها نساء. وفي إطار برنامج الائتمان "نعم بوليفيا"، صُرف مبلغ 1 565 537 660,43 بوليفيانو من أجل إعادة تنشيط القطاع الإنتاجي وتعزيزه، استفادت

منه 53,9 في المائة من الشركات الصغرى، و25 في المائة من الشركات الكبيرة الحجم، و21,1 في المائة من الشركات المتوسطة الحجم. وشجّع برنامج مصرف التنمية الإنتاجية لتمكين المرأة نماذج المشاريع المستدامة، واستفادت منه 5 417 وحدة إنتاجية تقودها نساء.

130- وتضمّن مشروع وظائف للنساء في قطاع البناء<sup>(172)</sup> حوافز للشركات الملتزمة بمراعاة المنظور الجنساني، وجرى في هذا الصدد التوقيع، حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على 198 اتفاقاً جديداً لتمويل و/أو تنفيذ أشغال بتكلفة تفوق 1 160 مليون بوليفيانو من أجل توظيف 2 915 امرأة.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة<sup>(173)</sup>

131- بعد انتهاء فترة سريان الخطة الوطنية لتكافؤ الفرص، بدأ تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات للتنمية الشاملة من أجل العيش الكريم المتعلقة بمنع ومكافحة العنف الجنساني والعنف عبر الأجيال للفترة 2021-2025.

132- وبعد إجراء تشخيص للوضع على مستوى 336 مجلساً بلدياً، و9 حكومات للمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي، وجمعية إقليمية واحدة، و16 وزارة، يجري وضع بروتوكول رعاية ضحايا التحرش الجنسي والعنف السياسي، الذي سيحدد مسارات الرعاية ومعايير العمل وإجراءات الوقاية والتدخل الفوري.

133- وتنفيذاً لقانون مكافحة التحرش الجنسي والعنف السياسي ضد المرأة، أُعدت ونُشرت أربعة أدلة إعلامية لتشجيع الإبلاغ عن أفعال التحرش الجنسي والعنف السياسي. وعلى غرار ذلك، باشرت الدائرة المتعددة القوميات لشؤون المرأة وإنهاء نظام السيطرة الذكورية، في عام 2023، عملية بناء القدرات بشأن ممارسة المرأة الحقوق السياسية وبشأن إجراءات تقديم الشكاوى وفقاً للقانون المذكور<sup>(174)</sup>، لفائدة 320 امرأة من أعضاء الجمعيات التشريعية<sup>(175)</sup>.

134- ولدى المحكمة العليا للانتخابات مرصد المساواة الديمقراطية، الذي يتابع حالات التحني عن العمل بسبب التحرش الجنسي والعنف السياسي والشكاوى المقدمة بهذا الشأن؛ وتُعزز هذه المحكمة الديمقراطية المتعددة الثقافات<sup>(176)</sup> القائمة على المناصفة والتناوب في إعداد قوائم المرشحين للعمليات الانتخابية. وفي هذا الصدد، تشكل النساء 56 في المائة و47 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، على التوالي، و43 في المائة من أعضاء الجمعيات التشريعية للمقاطعات، و52,6 في المائة من أعضاء المجالس البلدية، و6 في المائة من رؤساء البلديات على الصعيد الوطني. كما شجعت هذه المحكمة البحوث والمنشورات التي تُبرز بيانات إحصائية بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية<sup>(177)</sup>.

العنف ضد المرأة<sup>(178)</sup>

135- اعتمد المكتب الخاص المعني بمكافحة العنف ضد المرأة خطة العمل من أجل "مكافحة جرائم قتل الإناث والعنف ضد المرأة"، وأنشئت في عام 2022 لجنة إعادة النظر في قضايا الاغتصاب وقتل الإناث، استجابة للشكاوى المقدمة بشأن حالات إخلالٍ بالواجب استناداً منها مرتكبون لجرائم قتل الإناث؛ وأعدت هذه اللجنة النظر في 327 قضية وبأشرت إجراءات أمام محاكم إنفاذ العقوبات الجنائية على الصعيد الوطني. وكننتيجة لذلك، جرى عزل 10 قضاة من أصل 18 قاضياً، والتحقيق مع ثمانية مدعين عامين، وأعيد إلقاء القبض على 21 مرتكباً لجرائم قتل الإناث والاعتصاب.

136- وأنشأت السلطة القضائية مرصد أمين المظالم القضائي لمتابعة الإجراءات الجنائية في قضايا قتل الإناث، وقتل المواليد، واعتصاب الأطفال والمراهقين.

- 137- ويتيح اتفاق التنسيق والتعاون المؤسسي بين محكمة العدل العليا، ووزارة العدل والشفاية المؤسسية، والنيابة العامة، ومكتب أمين المظالم، وحكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي<sup>(179)</sup>، إمكانية إنشاء منتديات للتنسيق والتعاون بين المؤسسات بشأن جرائم قتل الإناث، وقتل المواليد، والعنف ضد الأطفال والمراهقين والنساء.
- 138- وأنشأت محكمة العدل العليا 50 قاعة جيسيل في المحافظات وعواصم المقاطعات؛ واعتمدت بروتوكولات بشأن المحاكمة الجنائية من منظور حقوق الإنسان وبشأن تقديم الخدمات.
- 139- وأنشئت 59 هيئة قضائية عامة معنية بقضايا العنف ضد المرأة ومكافحة الفساد، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2023، و19 هيئة قضائية متخصصة في قضايا العنف ضد المرأة (أربع هيئات للتحقيق و15 هيئة للمحاكمة)، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2023.
- 140- ويجري تعزيز النظام الشامل المتعدد القوميات لمنع العنف الجنساني والتصدي له والمعاقبة والقضاء عليه، بإنشاء سجل موحد جديد لحالات العنف، سيشجع للمؤسسات المعنية بإجراءات الرعاية إمكانية التشغيل البيئي.
- 141- ووُضع نموذج إدارة الشبكات المحلية، الذي يشجع حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي على كفالة منع العنف ضد النساء والأطفال والمراهقين وتوفير خدمات الرعاية والحماية لضحاياهم؛ وأنشئ المجلس القطاعي والمشترك بين القطاعات "من أجل حياة خالية من العنف"، واللجان المعنية بالوقاية والرعاية والميزانية.
- 142- ومنذ عام 2023، تُنفذ خطة العمل المشتركة بين المؤسسات<sup>(180)</sup> لتقديم المساعدة الملائمة والفورية والفعالة لضحايا العنف الجنساني وتقاضي معاودة إيذائهم؛ وكذلك برنامج حماية الضحايا والشهود، الذي يستند إلى قانون حماية المبلغين والشهود<sup>(181)</sup>.
- 143- وينص القانون 1443<sup>(182)</sup> على إنشاء آليات لحماية حقوق ضحايا جرائم قتل الإناث، وقتل المواليد، واغتصاب الأطفال والمراهقين، ويشدد العقوبة على جريمة الإخلال بالواجب، ويوسع نطاق جريمة التواطؤ ليشمل الهيئات القضائية والموظفين القضائيين.
- 144- ولدى القوات الخاصة لمكافحة العنف 131 مكتباً في 91 بلدية، وأطلقت خدمة الخط الهاتفي المجاني 800140348 المتاحة على مدار 24 ساعة على الصعيد الوطني.
- 145- وتقدم الدائرة المتعددة القوميات لمساعدة الضحايا المساعدة الشاملة المجانية<sup>(183)</sup> لأسر ضحايا العنف، مع تعزيز إجراءات جبر الضرر وتقاضي معاودة الإيذاء، وعالجت 525 حالة من حالات العنف البدني والنفسي ضد المرأة.
- 146- وبموجب المرسوم السامي 4650<sup>(184)</sup>، أُعلن "عام 2022 عام الثورة الثقافية من أجل إنهاء نظام السيطرة الذكورية: من أجل حياة خالية من العنف ضد المرأة"، وتُعزز إجراءات مكافحة العنف، بترسيخ ثقافة إنهاء نظام السيطرة الذكورية.
- 147- وفيما يتعلق بالموارد المالية، زادت ميزانية الدائرة المتعددة القوميات لشؤون المرأة وإنهاء نظام السيطرة الذكورية، في عام 2023، بنسبة 30,94 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، حيث بلغت 969 616,00 بوليفيانو؛ كما زادت الميزانية السنوية للنظام الشامل المتعدد القوميات لمنع العنف الجنساني والتصدي له والمعاقبة والقضاء عليه من 230 076,00 بوليفيانو، في عام 2020، إلى 2 284 925,00 بوليفيانو في عام 2024. وتكفل كيانات الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي تخصيص موارد مالية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة<sup>(185)</sup>. كما خصصت حكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم

الذاتي وحكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي موارد مالية، من خلال الضريبة المباشرة على الهيدروكربونات، لتعزيز القوات الخاصة لمكافحة العنف.

148- وفي مجال التدريب، نظمت القوات الخاصة لمكافحة العنف 2 056 نشاطاً تدريبياً بشأن الوقاية، خلال عام 2023، لفائدة 192 473 موظفاً في الشرطة و310 067 موظفاً مدنياً. ونظمت الدائرة المتعددة القوميات لشؤون المرأة وإنهاء نظام السيطرة الذكورية 34 حلقة عمل للتوعية في لابات (25)، وكوتشابامبا (1)، وسانتا كروث (3)، وأورورو (1)، وبوتوسي (2)، وتشوكيساكا (1)، وتاريخا (1)، استناداً منها 1 429 امرأة و1 616 رجلاً من الوحدات التعليمية والمنظمات الاجتماعية النسائية.

149- ونص المرسوم السامي 3981<sup>(186)</sup> على توفير التدريب للموظفين العموميين بشأن منع العنف. وفي هذا الصدد، نظمت المدرسة المتعددة القوميات للإدارة العامة 200 نشاط أكاديمي<sup>(187)</sup>، ووفرت التدريب في مجال حقوق الإنسان لما عدده 81 921 موظفاً عمومياً.

#### حكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي

150- كوتشابامبا: وضعت نظام المقاطعة للمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وأنشأت مجلس المقاطعة للقضاء على العنف ضد المرأة<sup>(188)</sup>، وبرنامج منع العنف ضد المرأة والتصدي له وحماية ضحاياه، الذي أنشئت في إطاره دار الإيواء "مركز الأمل"، التي استقبلت 128 امرأة من ضحايا العنف خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023. وأورورو: تنفذ برنامج المقاطعة لمساعدة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب، لتقديم الدعم التقني والمشورة الاجتماعية القانونية النفسية للأسر التي تعيش حالة الفقر المدقع؛ وأنشأت شبكة مكافحة العنف البدني والنفسي. وبوتوسي: أنشأت مركز الرعاية الشاملة للنساء ضحايا العنف أو المعرضات له، المسمى "دار الرعاية". ولابات: افتتحت مركزي الإيواء "فيلا بيكتوريا" و"الأنديز"، اللذين قدما خدمة الإيواء إلى 592 امرأة من ضحايا العنف ومُعاليهن.

#### حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي

151- تاريخاً: لديها الدائرة المتعددة التخصصات لرعاية النساء ضحايا العنف الجنساني، وبرنامج الإرشاد والدعم والعلاج النفسي، ودائرة تلقي الشكاوى الشفوية من النساء ضحايا العنف الجنساني، وقاعة جيسيل، ونظمت مؤتمر القمة لقضايا المرأة على الصعيد البلدية. كما وضعت برنامج إعادة تأهيل الرجال الذين يمارسون العنف. وإيل ألتو: وضعت برنامج رعاية المرأة وحمايتها وبرنامج تمكين المرأة اقتصادياً، للقضاء على العنف على الصعيد المحلي. وكوتشابامبا: نفذت مشروع منع العنف ضد المرأة، بتنظيم 766 نشاطاً وقائياً، ومشروع العلاج الأسري والجماعي والفردى للضحايا والمعتدين، الذي قدمت في إطاره 2 235 خدمة علاجية. كما أنشأت دار الإيواء والإقامة المؤقتة "المرأة النسر". وترينيداد: لديها مؤسستان لرعاية النساء ضحايا العنف.

#### حقوق الأطفال والمراهقين<sup>(189)</sup>

152- تجدر الإشارة ضمن النتائج الرئيسية لخطة التنمية المتعددة القطاعات لعام 2017<sup>(190)</sup> إلى ما يلي: إنشاء النظام الشامل المتعدد القوميات لشؤون الأطفال والمراهقين<sup>(191)</sup>، ووضع البروتوكول والخطة الحاسمة لمنع جميع أشكال انتهاك السلامة الجنسية للأطفال والمراهقين والتصدي لها والمعاقبة عليها، والبروتوكول الوطني للتبني، وإنشاء المجلس الفرعي للتنسيق القطاعي والمشترك بين القطاعات لكفالة

النماء الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة، ووضع قانون إيجاز الإجراءات لضمان رد الحق في العيش في كنف الأسرة للأطفال الخاضعين لنظام الرعاية المؤسسية<sup>(192)</sup>.

153- ويسري تنفيذ الخطة المتعددة القطاعات للتنمية الشاملة من أجل العيش الكريم المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة 2021-2025<sup>(193)</sup>، التي تتضمن إجراءات للقضاء على العنف ضد الأطفال والمراهقين وإجراءات للتيسيق مع كيانات الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي، وأنشئت لجنة تقنية لمتابعة وتتسيق الإجراءات مع القطاعات المعنية، وتسنى تعزيز 31 هيئة لحماية الأطفال والمراهقين وتنظيم 19 حملة للوقاية من العنف وتعاطي المخدرات. وتجدر الإشارة إلى إنشاء 194 لجنة معنية بشؤون الأطفال والمراهقين على صعيد البلديات، و9 لجان على صعيد المقاطعات، ولجنة واحدة متعددة القوميات، باعتبارها هيئات للمشاركة الاجتماعية.

154- وبلغ معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم النظامي 3,36 في المائة في عام 2009، وانخفض إلى 1,88 في المائة في عام 2022. وانخفض هذا المعدل في المناطق الريفية على وجه الخصوص من 3,82 في المائة في عام 2009 إلى 2,3 في المائة في عام 2022.

155- وبلغ عدد الطلاب من الأطفال والمراهقين الذين أفادوا بأنهم عملوا في العام السابق 189 632، في عام 2019، و62 261 في عام 2021، و37 051 في عام 2022، و34 637 في عام 2023، وهو ما يبين انخفاضاً تدريجياً في عدد الطلاب العاملين.

156- وتشمل آليات توسيع نطاق توفير التعليم الثانوي في المناطق الريفية والوعدة برنامج البكالوريا النموذجية المتعددة المستويات، وبرنامج الخدمات الشاملة للتعليم في المدارس الواقعة في المناطق الحدودية وعلى ضفاف الأنهار والمدارس القائمة على نهج التحرر؛ وأنشئت "مراكز الدعم التربوي الشامل - فصول دراسية في المستشفيات"، لتقديم الدعم التربوي الشامل للأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و14 سنة خلال فترات الاستشفاء في مؤسسات الصحة العامة.

157- وفي مجال الصحة، اعتُمد، بعد سن القانون 1152<sup>(194)</sup>، النظام الصحي المجاني الشامل، الذي أتاح لغير المشمولين بخدمات الضمان الاجتماعي، ونسبتهم 51 في المائة من السكان، إمكانية الاستفادة من خدمات صحية مجانية شاملة. وتفيد تقارير بأن حالات حمل المراهقات انخفضت من 16,58 في المائة في عام 2020 إلى 14,27 في المائة في عام 2023، بفضل تعزيز النظام الصحي بتحسين قدرات الموظفين الصحيين واتباع نهج قائم على المنظور الجنساني وعلى الحقوق. وفيما يتعلق بمكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين، تتخذ مكاتب أمين المظالم المعنية بالأطفال والمراهقين والنيابة العامة، وفقاً لقانون شؤون الأطفال والمراهقين<sup>(195)</sup>، إجراءات لمباشرة دعاوى جنائية في حالة تعرّضهم لأفعال إجرامية.

158- وفي عام 2021، أنشئ المجلس الفرعي للتنسيق القطاعي والمشارك بين القطاعات من أجل الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين ضحايا العنف الجنسي، المكلف بوضع معايير وسياسات وبرامج لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين؛ وأنشئت اللجنة الوطنية للتنسيق والتعاون بين المؤسسات<sup>(196)</sup>، المكلفة بتنفيذ السياسات العامة لمنع قتل المواليد والعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع "دليل التغطية الصحفية لقضايا العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين"، مع مبادئ توجيهية للصحافة بشأن معالجة قضايا العنف.

159- ولمكافحة ممارسات الزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري، يُجيز قانون الأسرة وقانون الإجراءات الأسرية<sup>(197)</sup> لمن تبلغ أعمارهم 18 سنة الزواج أو الاقتران في إطار زواج التعايش بلا أي شرط؛ ولمن تبلغ أعمارهم 16 سنة بشرط موافقة من يمارس السلطة الوالدية أو ولي الأمر أو الوصي، أو،

إن لم يوجدوا، موافقة مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال والمراهقين والسلطة القضائية. وفي هذا الصدد، يجري العمل من أجل تعديل هذا القانون وفقاً للمعايير الدولية.

160 - وفيما يتعلق بزواج المراهقين، سُجلت 1 643 زيجة في عام 2019، في حين لم تُسجَل سوى 89 (198) زيجة في عام 2020، وهو ما يشكل انخفاضاً نسبته 94 في المائة.

#### القضاء على عمل الأطفال (199)

161 - يحدد الإطار القانوني الوطني بشأن عمل الأطفال (200) السن الدنيا للعمل، وظروف العمل الآمنة، وحقوق الأطفال والمراهقين وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138؛ وبالإضافة إلى ذلك، توجد سياسة القضاء على عمل الأطفال قيد المراجعة والتحليل والتحديث.

162 - ومنذ عام 2020، نُفذت 1 107 عمليات تفتيش، وأنشئ 23 مكتباً متنقلاً شاملاً لضمان الحقوق الاجتماعية والمهنية للمراهقين، ونُظّم 18 615 نشاطاً لتوعية الأمهات والآباء وأولياء الأمور والأوصياء وأرباب العمل.

#### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (201)

163 - تعترف بوليفيا للأشخاص ذوي الإعاقة بالحقوق المكرسة في الدستور السياسي للدولة (202)، وفي القانون العام المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (203)، وفي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (204)، وتعترف لهم كذلك بحقوق حصرية (205).

164 - وحتى عام 2022، نُفذت نسبة 10,42 في المائة من مؤسسات القطاع العام و4,25 في المائة من مؤسسات القطاع الخاص قانون الإدماج المهني والدعم المالي للأشخاص ذوي الإعاقة (206). وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023، قُدمت خدمات الوساطة في التوظيف إلى 526 شخصاً من ذوي الإعاقة (أم، أو أب، أو زوج/زوجة، أو وصي)، من خلال وكالة التوظيف التابعة لدائرة التوظيف العامة والبرنامج الثاني للدعم في التوظيف.

165 - ويتواصل منح الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والبالغة الشدة سندات شهرية تبلغ قيمتها 250 بوليفيانو، وناهز مبلغها الإجمالي 157 383 750 بوليفيانو في عام 2022؛ وبالإضافة إلى ذلك، يحصل المكفوفون على سندات سنوية (207) قيمتها 7 070 بوليفيانو، يستفيد منها 6 511 شخصاً من ذوي الإعاقة البصرية.

166 - وعُيّن على 854 مهنيّاً صحياً على الصعيد الوطني نيليك حسن معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة في دوائر الرعاية الصحية (208)، الذي يساهم في تحسين العلاقات بين الأشخاص.

167 - واعتمدت وزارة التعليم 10 لوائح تنظيمية (209) تنطبق على المدارس العليا لتدريب المدرسين، وتتضمن أحكاماً بشأن الطلاب ذوي الإعاقة، واعتمدت في عام 2022 عدداً كبيراً من الوثائق (210) بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم.

168 - ويكفل القانون للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية ممارسة الحقوق السياسية من خلال المساعدة في التصويت (211) وتزويد مراكز الاقتراع ببطاقات للتصويت بطريقة براي.

#### حكومات المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي

169 - كوتشبابامبا: نظمت دورات تدريبية وعمليات للتحقق من أعمال مبدأ المعاملة التفضيلية؛ ونفذت البرنامج والخطة المتعلقة بالإنهاء الفوري لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، اللذين حصل في

إطارهما 11 026 شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة في 48 بلدية على بطاقة الإعاقة. كما سنت القانون 1080 "بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة". وبوتوسي: تُنفذ برنامج رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشوكيساكا: نظمت أنشطة للتوعية بإمكانية الوصول في الأماكن العامة ووسائل النقل والمباني، ووفّرت الرعاية الطبية المتخصصة، والعلاج، والمساعدة الشخصية. ولاباث: نظمت حملات للتأهيل والتسجيل ومنح بطاقة الإعاقة في مختلف بلدياتها.

#### حكومات البلديات المتمتعة بالحكم الذاتي

170- تاريخاً: تنفذ استراتيجيّة التنمية المجتمعية الشاملة للجميع؛ وأصدرت مراسيم وقوانين على صعيد البلدية تشجع اتخاذ إجراءات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وترينيداد: توفر الخدمات في مجالات الصحة، والتعليم، والتدريب، والمتابعة الاجتماعية القانونية، والإدماج المهني، والدعم والمواكبة في حالات الضرورة القصوى، لإعادة التأهيل البدني والعقلي والنفسي. وإيل آلتو: تقدم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي القانوني، التي شملت 918 حالة في عام 2023، ووفرت التدريب لما مجموعه 1 119 شخصاً؛ وتنفّذ برنامج الوقاية والرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ولديها أيضاً المركز التربوي المتكامل والشامل للجميع "رينوبيا"، الذي قدم خدمات الدعم التربوي إلى 200 طفل ومرافق من الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2023. وكالاماركا: نظمت معارض تثقيفية بشأن قضايا الإعاقة.

#### المهاجرون<sup>(212)</sup>

171- تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه جرت استثنائياً، في عامي 2021 و2022<sup>(213)</sup>، تسوية وضع 4 328 شخصاً من المهاجرين، واستفاد القاصرون من هذه العملية بالمجان، وذلك بفضل فرق ثابتة ومنتقلة لتسوية أوضاع المهاجرين، تابعة للمديرية العامة لشؤون الهجرة.

172- ونفّذ القرار رقم 878 بشأن النظام الأساسي لجماعة دول الأنديز بشأن الهجرة من خلال منح رخصة الإقامة المؤقتة والدائمة في دول الأنديز.

#### حاء - حقوق الإنسان المكفولة للقوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين<sup>(214)</sup>

173- راعت العملية التأسيسية البوليفية مطالب تاريخية للقوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين وبلورتها في الدستور السياسي للدولة؛ ويعترف قانون رسم حدود الولاية القضائية<sup>(215)</sup> بتعايش القوانين العادية وقوانين الشعوب الأصلية، وباستقلالية الشعوب الأصلية في تنظيم شؤونها بنفسها. كما يعترف الدستور السياسي للدولة بملكية هذه الشعوب لأراضي أسلافها وبحقها في تقرير المصير، وفي الاستقلالية، والحكم الذاتي، وفي صون ثقافتها، ومؤسساتها، وتعزيز كياناتها الإقليمية<sup>(216)</sup>، وحقوقها الموروثة عن أسلافها في أراضيها<sup>(217)</sup>.

174- وأنشئت لجنة حماية أفراد الشعوب الأصلية والأمم الأولى الذين يعيشون أوضاعاً هشّة<sup>(218)</sup>، باعتبارها هيئة لوضع وتنسيق السياسات العامة؛ ويهدف بروتوكول تحديد وتسجيل القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى التي تعيش أوضاعاً هشّة للغاية<sup>(219)</sup>، وبروتوكول وقاية القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى التي تعيش أوضاعاً هشّة للغاية وحمايتها وتحسين أوضاعها<sup>(220)</sup> إلى صون أنماط الحياة الفردية والجماعية لهذه الفئات السكانية.

175- وبالإضافة إلى ذلك، ينص قانون حماية القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى التي تعيش أوضاعاً هشّة للغاية<sup>(221)</sup> على إنشاء آليات لوقاية الجماعات التي تعيش عزلة طوعية أو ليس لها اتصال

بالمجتمعات المجاورة (مثل شعب تورومونا) وحمايتها وتحسين أوضاعها، بغرض صون نظم وأنماط حياتها الفردية والجماعية.

176- ونُظِم ملتقى الشعوب الأصلية في الأراضي الواطنة التي تعيش أوضاعاً هشّة<sup>(222)</sup>، بمشاركة شعب وينهايك الأصلي ومجتمعي "لا تونيتا" و"إسي إيا دي إيبوكويو" المنتمين إلى شعب الغوراني الأصلي، والمجلس الفرعي لشعب تسيان الأصلي في محافظة ياكوما. ومكّن هذا الملتقى من معرفة مشاكل هذه الجماعات ومن وضع خطط لحمايتها تُركز على ترميمها وحققها في تقرير مصيرها.

177- واعتمدت السياسة المتعددة القوميات بشأن تغيير المناخ، التي تعترف بأهمية دور القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين في إدارة البيئة وفي التنمية المستدامة؛ وأنشئت منصة القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين لمكافحة تغيير المناخ، وبرنامج إدارة أقاليم الشعوب الأصلية في بوليفيا للتكيف مع تغيير المناخ.

### الحق في المشاورة<sup>(223)</sup>

178- نظراً لعدم وجود قانون محدد بشأن المشاورة المسبقة، تُجرى عمليات التشاور وفقاً للقوانين السارية، من أجل التوصل إلى اتفاق أو الحصول على الموافقة بشأن التدابير المقترحة وفقاً لأحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169<sup>(224)</sup>.

179- ولدى وزارة الهيدروكربونات والطاقة إجراءات محددة للمشاورة الحرة والمسبقة والمستتيرة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة<sup>(225)</sup>. وتتكلل هذه الإجراءات بالتوقيع والتصديق على اتفاقات للتعاون، توافق من خلالها هذه الشعوب على تنفيذ المشاريع المعنية. غير أنه يجري العمل من أجل تحديث قانون الهيدروكربونات<sup>(226)</sup> ليشمل هذه المسألة.

180- وفي مجال التعدين، يكرس الدستور السياسي للدولة الحق في المشاورة الحرة والمسبقة والمستتيرة بشأن استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، مع احترام ممارسات القوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين، وترد الأحكام المتعلقة بهذا الحق في قانون التعدين والمعادن<sup>(227)</sup>. وفي هذا الصدد، تراقب الدائرة المتعددة الثقافات لتعزيز الديمقراطية وتدعم عمليات المشاورة المسبقة التي تدعو إليها الهيئة القضائية الإدارية لقطاع التعدين، وسُجِلت 965 عملية مشاورة مسبقة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2020 و2023: 417 اكتملت إجراءاتها، و548 في طور الإنجاز.

181- ويحدد نظام منح حقوق التعدين وانقضاء سريرانها<sup>(228)</sup> الإجراءات الخاصة بعمليات المشاورة المسبقة، التي تكفل بالكامل حق المجتمعات المحلية والقوميات والشعوب الأصلية والأمم الأولى من الفلاحين في إبداء موافقتها الحرة والمستتيرة، تماشياً مع أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169<sup>(229)</sup> وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية<sup>(230)</sup>.

### Notes

- 1 D.S. 4816 of 26 October 2022.
- 2 29 de mayo de 2024 (Cochabamba), 05 de junio (La Paz) y 07 de junio de 2024 (Santa Cruz).
- 3 Rec. 115.1 a 115.4, 115.8 y 115.9 (A/HRC/43/7).
- 4 Ley 1436 de 22 de junio de 2022.
- 5 Ley 1257 de 11 de julio de 1991.
- 6 CRPD/C/BOL/2-4.
- 7 CED/C/BOL/FCO/1.
- 8 CAT/C/BOL/FCO/3.
- 9 E/C.12/BOL/FCO/3.



- <sup>10</sup> CEDAW/C/BOL/FCO/7.
- <sup>11</sup> A/HRC/50/36/Add.1.
- <sup>12</sup> Rec. 115.5, 115.6, 115.7 (A/HRC/43/7).
- <sup>13</sup> Proyecto de Ley 137/2023-2024 incorpora los delitos: Crímenes de Lesa Humanidad, Crímenes de Guerra y Agresión Armada, Ejecuciones Extralegales y Actos de Odio. Modifica los delitos: Trata de Personas (Artículo 281 Bis. Código Penal), Racismo (Artículo 281 Quinquies Código Penal), Discriminación (Artículo 281 Sexies Código Penal), Difusión e incitación al racismo o discriminación (Artículo 281 Septies Código Penal), Sometimiento a la esclavitud o estado análogo (Artículo 291 Código Penal), Desaparición Forzada de Personas (Artículo 292 Bis. Código Penal), Tortura (Artículo 295 Código Penal), Tráfico de Personas (Artículo 321 Bis. Código Penal); Violación (Artículo 308 Código Penal) y Violación de Infante, Niña, Niño o Adolescente (308 Bis. Código Penal). Código Penal). Y deroga el tipo penal de Estupro (Artículo 310 Código Penal).
- <sup>14</sup> Rec. 115.24 a 115.26 (A/HRC/43/7).
- <sup>15</sup> FGE/JLP No. 447/2021 de 23 de diciembre dirigido a la Fiscal Departamental de Potosí, FGE/JLP No 446/2021 de 22 de diciembre dirigido al Fiscal Departamental de La Paz, FGE/JLP No 445/2021 de 22 de diciembre dirigido al Fiscal Departamental de Oruro, FGE/JLP No 383/2021 de 19 de noviembre dirigido a la Fiscal Departamental de Cochabamba y FGE/JLP No 273/2021 de 16 de septiembre dirigido al Fiscal Departamental de Santa Cruz.
- <sup>16</sup> Dirección Nacional de Derechos Humanos.
- <sup>17</sup> Temas: Uso de la Fuerza y Armas de Fuego, Técnicas Básicas de Intervención Policial en el Contexto de los Derechos Humanos, Código de Conducta Policial de la Policía Boliviana, Prevención de la Tortura, entre otros.
- <sup>18</sup> Memorándum Circular de Disposición 0105/2022, Memorándum de Disposición 0104/2022, Memorándum de Disposición 0102/2022 emitidos por Dirección Nacional de Seguridad Penitenciaria.
- <sup>19</sup> Rec. 115.10 a 115.14, 115.36 y 115.119 (A/HRC/43/7).
- <sup>20</sup> Resolución CN-N° 001/2023 de 08-03-2022.
- <sup>21</sup> Ley 223 de 02 de marzo de 2012.
- <sup>22</sup> Ley 807 de 21 de mayo de 2016.
- <sup>23</sup> Realizada el 06 y 07 de diciembre de 2022. Más información: <https://cumbrecontraelracismo.minculturas.gob.bo/>
- <sup>24</sup> Representantes de Organizaciones Sociales, Órganos del Estado, Defensor del Pueblo, Policía Boliviana y Sociedad Civil.
- <sup>25</sup> Ley 139 de 14 de junio de 2011.
- <sup>26</sup> Rec. 115.27 a 115.31 (A/HRC/43/7).
- <sup>27</sup> Talleres dirigidos a Fiscales de Materia de las Comisiones de los casos de Senkata, Sacaba, Betanzos y Yapacani, Fiscales de Materia de la Fiscalía Especializada en Delitos Contra la Integridad Personal a nivel nacional, personal de la Dirección Nacional de Protección a Víctimas y Testigos y del Instituto de Investigaciones Forenses.
- <sup>28</sup> Protocolo Facultativo de la Convención contra la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes.
- <sup>29</sup> Instancia que dependía del Ministerio de Justicia y Transparencia Institucional hasta septiembre de 2021.
- <sup>30</sup> Ley 1397 de 29 de septiembre de 2021.
- <sup>31</sup> Rec. 115.32, 115.33 (A/HRC/43/7).
- <sup>32</sup> Ley 1173 de 03 de mayo de 2019.
- <sup>33</sup> Instructivo FGE/JLP N° 001/2019, Instructivo FGE/JLP N° 002/2019, Instructivo FGE/JLP N° 003/2019, Instructivo FGE/JLP N° 128/2019, Instructivo FGE/JLP N° 129/2019, Instructivo FGE/JLP N° 223/2019, Instructivo FGE/JLP N° 181/2019, Instructivo FGE/JLP N° 237/2019, Instructivo FGE/JLP N° 101/2020, Instructivo FGE/JLP N° 258/2020, Instructivo FGE/JLP N° 025/2021, Instructivo FGE/JLP N° 108/2021, Instructivo FGE/JLP N° 132/2021, Instructivo FGE/JLP N° 148/2021, Instructivo FGE/JLP N° 258/2021, Instructivo FGE/JLP N° 303/2021, Instructivo FGE/JLP N° 371/2021, Instructivo FGE/JLP N° 449/2021, Instructivo FGE/JLP N° 056/2022, Instructivo FGE/JLP N° 381/2022, Instructivo FGE/JLP N° 024/2023, Instructivo FGE/JLP N° 005/2024.
- <sup>34</sup> Rec. 115.37 a 115.48 (A/HRC/43/7).
- <sup>35</sup> Artículo 12, CPE.

- <sup>36</sup> Artículo 4, Ley 025 de 24 de junio de 2010.
- <sup>37</sup> Acuerdo Administrativo TCP-AD-SP-085/2021.
- <sup>38</sup> Sitio web: <https://abi.bo/index.php/seguridad2/48250-solo-quedan-6-cargos-de-jueces-a-institucionalizar-el-98-ya-forma-parte-de-la-carrera-judicial>.
- <sup>39</sup> Rec. 115.53 a 115.55 (A/HRC/43/7).
- <sup>40</sup> D.S. 4872 de 02 de febrero de 2023.
- <sup>41</sup> Mayor información: <https://observatorio.gob.bo/#/>.
- <sup>42</sup> Ley 004 de 31 de marzo de 2010.
- <sup>43</sup> Resolución 001/2023 de 3 de febrero de 2023 emitida por el Consejo.
- <sup>44</sup> Resolución Ministerial MJTI-DESP-Z-52-2023 de 5 de abril de 2023.
- <sup>45</sup> Viceministerio de Transparencia Institucional y Lucha Contra la Corrupción.
- <sup>46</sup> Resolución Ministerial MJTI-DGAJ-RM-Z-52-2023 de 5 de abril de 2023.
- <sup>47</sup> Convenio de 05 de diciembre de 2023.
- <sup>48</sup> Convenio de 08 de diciembre de 2021 suscrito entre el Ministro de Justicia y Transparencia Institucional, Ministro de Relaciones Exteriores, Procurador General del Estado, Fiscal General del Estado y la representante de la Unidad de Investigaciones Financieras.
- <sup>49</sup> Rec. 115.56 a 115.59 (A/HRC/43/7).
- <sup>50</sup> Ley 879 de 23 de diciembre de 2016.
- <sup>51</sup> 22 de marzo de 2021 ([https://www.justicia.gob.bo/portal/noticia\\_modal.php?new=on2u](https://www.justicia.gob.bo/portal/noticia_modal.php?new=on2u)).
- <sup>52</sup> Resolución Ministerial 044/2021 de 22 de abril de 2021.
- <sup>53</sup> Ley 260 de 11 de julio de 2012.
- <sup>54</sup> Ley 1446 de 25 de julio 2022.
- <sup>55</sup> Ley 2640 de 11 de marzo de 2004.
- <sup>56</sup> Ley 2640 de 4 de julio de 2024.
- <sup>57</sup> Rec. 115.60 a 115.66 (A/HRC/43/7).
- <sup>58</sup> Artículo 26, CPE.
- <sup>59</sup> Ley 1266 de 24 de noviembre de 2019.
- <sup>60</sup> Artículo 53, Ley 026 de 30 de junio de 2010.
- <sup>61</sup> Movimiento al Socialismo-Instrumento Político por la Soberanía de los Pueblos.
- <sup>62</sup> Realizado por la Empresa Externa DREAMLAB.
- <sup>63</sup> Aprobado mediante Resolución TSE-RSP-ADM 0278/2019 de 19 de junio de 2019.
- <sup>64</sup> Aprobado mediante Resolución TSE-RSP-ADM 0217/2021 de 08 de julio de 2021.
- <sup>65</sup> Rec. 115.68, 115.67 (A/HRC/43/7).
- <sup>66</sup> Artículo 21, Núm. 4, CPE.
- <sup>67</sup> Ley 351 de 19 de marzo de 2013 de otorgación de personalidades jurídicas.
- <sup>68</sup> D.S. 1597 de 5 de junio de 2013, Reglamento Parcial a la Ley de Otorgación de Personalidades Jurídicas.
- <sup>69</sup> Rec. 115.76 a 115.84 (A/HRC/43/7).
- <sup>70</sup> Artículo 106, II, CPE.  
<https://diputados.gob.bo/wp-content/uploads/2022/05/PL-116-2020-2021.pdf>.
- <sup>71</sup> Artículo 34, Ley 341 de 05 de febrero de 2013.
- <sup>72</sup> Rec. 115.85 (A/HRC/43/7).
- <sup>73</sup> Artículo 4, CPE.
- <sup>74</sup> Ley 1161 de 11 de abril de 2019.
- <sup>75</sup> Rec. 115.17 a 115.23 (A/HRC/43/7).
- <sup>76</sup> Nationally determined contributions are voluntary commitments that countries make to reduce greenhouse gas emissions and address climate change within the framework of the Paris Agreement. Acuerdo ratificado mediante Ley 835 de 19 de septiembre de 2016.
- <sup>77</sup> Tiene como objetivo fortalecer la capacidad para aplicar el Protocolo de Montreal sobre las sustancias que agotan la capa de ozono y sus enmiendas, protegiendo así la salud humana y el medio ambiente contra los efectos adversos del agotamiento de la capa de ozono de la estratosfera.
- <sup>78</sup> Tiene como objetivo la reducción gradual del consumo de los hidrofluorocarbonos en alineación con la enmienda de Kigali y conforme a la Decisión N° 79/46 del Comité Ejecutivo.
- <sup>79</sup> Resolución Ministerial N° 369 de 11 de agosto de 2023.
- <sup>80</sup> Aprobada con Resolución Ministerial 231 de 6 de junio de 2022.

- 81 Aprobada mediante Resolución Ministerial 658 de 28 de diciembre de 2023.
- 82 Aprobado mediante Ley 1433 de 22 de junio de 2022.
- 83 Ratificado mediante Ley 1182 de 03 de junio de 2019.
- 84 D. L. 16998 de 2 de agosto de 1979.
- 85 Aprobado mediante Resolución Ministerial 1444/23 de 26 de septiembre de 2023.
- 86 Aprobado mediante Resolución Ministerial 0708 de 16 de octubre de 2023.
- 87 El Convenio de Minamata busca la protección de la salud humana y el medio ambiente de las emisiones y liberaciones antropogénicas de mercurio y sus compuestos. Ratificado por el Estado mediante Ley 759 de 18 de noviembre de 2015.
- 88 D.S. 4959 de 14 de junio de 2023.
- 89 Resolución Ministerial 325 de 05 de julio de 2023.
- 90 D.S. 24176 de 8 de diciembre de 1995.
- 91 Resolución Ministerial 170 de 10 de abril de 2018.
- 92 Ley 602 de 14 de noviembre de 2014.
- 93 NNA, Mujeres, Personas Adultas Mayores y Personas con Discapacidad.
- 94 Rec. 115.104, 115.106, 115.107 (A/HRC/43/7).
- 95 Ley 1468 de 30 de septiembre de 2022.
- 96 Resolución Ministerial 196/2021 de 8 de marzo de 2021.
- 97 D.S. 4401 de 26 de noviembre de 2020.
- 98 Artículo 136, parágrafo II, inciso j) de la Ley 548 de 17 de julio de 2014.
- 99 Rec. 115.110 al 115.117, 115.121 a 115.124, 115.128, a 115.132 (A/HRC/43/7).
- 100 Documento disponible: [https://www.udape.gob.bo/portales\\_html/ODS/ods.html](https://www.udape.gob.bo/portales_html/ODS/ods.html).
- 101 Ley 1392 de 8 de septiembre de 2021.
- 102 Unemployment levels in rural areas stand at around 1%.
- 103 D. S. 5048 de 25 de octubre de 2023.
- 104 D. S. 079 de 06 de diciembre de 2023.
- 105 Rec. 115.125, 115.126 (A/HRC/43/7).
- 106 Rec. 115.127(A/HRC/43/7).
- 107 La Agencia Estatal de Vivienda creada mediante D.S. 0986, es una institución pública descentralizada de derecho público, con personalidad jurídica, autonomía de gestión administrativa, financiera, legal, técnica y patrimonio propio, bajo tuición del Ministerio de Obras Públicas, Servicios y Vivienda; que tiene por finalidad “diseñar y ejecutar todos los programas y/o proyectos estatales de vivienda y hábitat del nivel central del Estado”.
- 108 Personas con Discapacidad, Padres solos o Madres solas jefes de hogar, Adultos Mayores y Jóvenes que tienen carga familiar.
- 109 Rec. 115.133, 115.134, 115.135, 115.137, 115.138, 115.139, 115.145, 115.146 (A/HRC/43/7).
- 110 Ley 1152 de 20 de febrero de 2019, Ley modificatoria a la Ley 475 de 30 de diciembre de 2013, de Prestaciones de servicios de Salud Integral del Estado Plurinacional de Bolivia, modificada por Ley 1069 de 28 de mayo de 2018.
- 111 Aprobada mediante Resolución Ministerial 0414 del 11 de julio de 2023.
- 112 Ley 1516 de 10 de julio de 2023 “Diferimiento Parcial del Periodo Prenatal al Postnatal”.
- 113 Aprobado mediante Resolución Ministerial 0414 de 19 de agosto de 2022.
- 114 Rec. 115.140 a 115.158(A/HRC/43/7).
- 115 D.S. 4887 de 08 de marzo de 2023, que declara el 2023, año de la juventud hacia el Bicentenario.
- 116 Guía Nacional para la Atención Integral y Diferenciada de Adolescentes y Jóvenes aprobada mediante Resolución Ministerial 1771 de 29 de noviembre de 2012 (Ministerio de Salud).
- 117 Aplicada bajo la Norma Nacional, Reglas, Protocolos y Procedimientos en Anticoncepción, aprobado mediante Resolución Ministerial 0001 de 05 de enero de 2010.
- 118 Aprobado mediante D.S. 4980 de 06 de julio de 2023.
- 119 Gobierno Autónomo Municipal de Trinidad.
- 120 Gobierno Autónomo Municipal de Cochabamba.
- 121 Gobierno Autónomo Municipal de Calamarca.
- 122 Gobierno Autónomo Municipal de Cochabamba.
- 123 SCP-0206/2014 que elimina la autorización judicial para acceder a un aborto legal cuando el embarazo es producto de violación, estupro, incesto o rapto; y también cuando por el embarazo corre peligro la vida o la salud de la mujer.

- 124 Señalados en los protocolos de atención correspondientes y la Lista Nacional de Medicamentos Esenciales.
- 125 Rec. 115.128, 115.160 a 115.170 ([A/HRC/43/7](#)).
- 126 Ley 070 de 20 de diciembre de 2010, de educación “Avelino Siñani – Elizardo Pérez”.
- 127 Resolución Ministerial 1040/2023.
- 128 Resolución Ministerial 0208/2021 (23 de abril de 2021).
- 129 Resolución Ministerial 0612/2023 (26 de julio de 2023).
- 130 D.S. 29876 y Artículos 18 y 82, Ley 070 de 20 de diciembre de 2010.
- 131 El bono es equivalente a 200 bolivianos.
- 132 D.S. 1887 de 04 de febrero de 2014.
- 133 Ley 3991 de 18 de diciembre de 2008.
- 134 D.S.1433 de 12 de diciembre de 2012.
- 135 Confederación Nacional de Mujeres Campesinas Indígenas Originarias de Bolivia “Bartolina Sisa”, Consejo Nacional de Ayllus y Markas del Qullasuyo, Confederación Sindical Única de Trabajadores Campesinos de Bolivia, Confederación Sindical de Comunidades Interculturales Originarios de Bolivia, Central Obrera Boliviana, Confederación de Pueblos Indígenas de Bolivia, Consejo Nacional Afroboliviano, Asociación de Víctimas fallecidos, heridos, procesados y perseguidos en Defensa de la Democracia Huayllani – Sacaba y Asociación de Viudas Huérfanos Heridos Víctimas de Senkata.
- 136 Instructivos IT/DGP/UPIIP N° 012/2021 (12 de mayo de 2021), IT/DGP/UPIIP N° 011/2022 (18 de mayo de 2022), IT/DGP/VER N° 0038/2023 (8 de mayo de 2023).
- 137 Instructivo IT/DGP/UEGG N° 0003/2023 (4 de abril de 2023).
- 138 Resolución Ministerial 1127/2023 de 20 de diciembre de 2023 (Ministerio de Educación).
- 139 Resolución Ministerial 635/2022.
- 140 D.S. 4449 de 13 de enero de 2021.
- 141 Chiquitano, guaraní, quechua, ayoreo, aymara, guarayu, mojeño ignaciano, uru-chipaya, afroboliviano, yuracaré, maropa, yaminawa, tacana, machineri, cavineño, pacawara, chácobo, leco, ese ejja, baure, mojeño trinitario, cayubaba, itonama, sironó, moré y joaquiniano.
- 142 Rec. 115.69 al 115.75 ([A/HRC/43/7](#)).
- 143 Artículo 410, II, CPE.
- 144 Artículo 178, I, II, CPE.
- 145 Artículo 225, I, II, CPE.
- 146 Rec. 115.86 a 115.100 ([A/HRC/43/7](#)).
- 147 En fecha 29 de abril de 2022.
- 148 Resolución Ministerial MJTI-DGAJ-RM-Z-31-2023.
- 149 Ley 263 de 31 de julio de 2012, Integral contra la Trata y Tráfico de Personas.
- 150 Aprobada por Resolución Ministerial 302/2023 de 29 de diciembre de 2023 - Ministerio de Gobierno.
- 151 Artículo 12, Numeral II de la Ley 370 de 08 de mayo de 2013.
- 152 Resoluciones Ministeriales 001/2021 al 2024.
- 153 Fecha de Suscripción: 21 de diciembre de 2022.
- 154 Talleres realizados en La Paz, Santa Cruz y Oruro.
- 155 21 de noviembre de 2023.
- 156 Ley 1425 de 13 de abril de 2022.
- 157 Acuerdo suscrito el 09 de julio de 2024, en Santa Cruz, Bolivia.
- 158 Unidad Policial de Control Migratorio.
- 159 Santa Cruz, Pando, Cochabamba, Tarija y La Paz.
- 160 Gobierno Autónomo Departamental de Cochabamba.
- 161 Gobierno Autónomo Departamental de Oruro.
- 162 Gobierno Autónomo Departamental de Potosí.
- 163 GAM de Trinidad, GAM El Alto y GAM de Cochabamba.
- 164 Rec. 115.15, 115.16, 115.35, 115.101, 115.102, 115.103, 115.159 ([A/HRC/43/7](#)).
- 165 Instructivo A.M.N.M.C. N° 54/2021 de 06 de abril de 2021, Instructivo A.M.N.M.C. N° 83/2021 de 21 de abril de 2021, Instructivo A.M.N.M.C. N° 035/2023 de 06 de marzo de 2023.
- 166 Aprobado con Resolución Administrativa 076/2021. Elaborado de manera conjunta con diferentes organizaciones de la población con diversa orientación sexual e identidad de género.
- 167 Resolución TSE-RSP-ADM - 0175/2023 de 22 de junio de 2023.

- <sup>168</sup> Aprobado por Resolución Ministerial 162 de 20 de abril de 2022.
- <sup>169</sup> Rec. 115.172, 115.173, 115.175, 115.176, 115.77, 115.178, 115.179, 115.187 (A/HRC/43/7).
- <sup>170</sup> D.S. 4958 de 14 de junio de 2023.
- <sup>171</sup> D.S. 4779 de 17 de agosto de 2022.
- <sup>172</sup> Desarrollado por la Unidad de Proyectos Especiales.
- <sup>173</sup> Rec. 115.171, 115.180, 115.183, 115.195, 115.200 (A/HRC/43/7).
- <sup>174</sup> Ley 243 de 28 de mayo de 2012.
- <sup>175</sup> Asociación de Concejalas y Alcadesas de Bolivia – ACOBOL y a la Asociación de Mujeres Asambleístas Departamentales de Bolivia – AMADBOL.
- <sup>176</sup> Artículo 11 de la Ley 026 de 30 de junio de 2010.
- <sup>177</sup> Publicaciones disponibles en: <https://observatorioparidaddemocratica.oep.org.bo/>
- <sup>178</sup> Rec. 115.50, 115.51, 115.52, 115.174, 115.181, 115.182, 115.185, 115.184, 115.186, 115.188 al 115.202 (A/HRC/43/7).
- <sup>179</sup> Convenio suscrito el 05 de diciembre de 2022.
- <sup>180</sup> Las instituciones que intervienen en la RAI son el Ministerio de Justicia y Transparencia Institucional, Ministerio de Gobierno, Ministerio de Salud y Deportes, Ministerio Público, Policía Boliviana, Órgano Judicial, Defensoría del Pueblo, Gobiernos Autónomos Departamentales y Municipales, DNAs, Servicios Legales Integrales Municipales, Servicios Integrales de Justicia Plurinacional (ahora Gestora SAJ-RPA), SEPDAVI, entre otras.
- <sup>181</sup> Ley 458 de 19 de diciembre de 2013.
- <sup>182</sup> Ley 1443 de 04 de julio de 2022, Ley de Protección a las Víctimas de Femicidio, Infanticidio y Violación de Infante, Niña, Niño y Adolescente.
- <sup>183</sup> Patrocinio legal, asistencia social y psicológica.
- <sup>184</sup> D.S. 4650 de 5 de enero de 2022.
- <sup>185</sup> Artículo 2, D.S. 4012 de 14 de agosto de 2019.
- <sup>186</sup> D.S. 3981 de 15 de julio de 2019.
- <sup>187</sup> Diplomados, cursos cortos, especializados, seminarios, talleres y webinars.
- <sup>188</sup> Ley Departamental 731 del Gobierno Autónomo Departamental de Cochabamba.
- <sup>189</sup> Rec. 115.203, 115.204, 115.216 (A/HRC/43/7).
- <sup>190</sup> Plan Multisectorial de Desarrollo Integral - Plan Plurinacional de Niñas, Niños y Adolescentes de 07 de abril de 2017.
- <sup>191</sup> Resolución Ministerial 071/2016 de 3 de mayo de 2016.
- <sup>192</sup> Ley 1168 de 12 de abril de 2019.
- <sup>193</sup> Aprobado con Resolución Ministerial MJTI-DGAJ-RM-Z-33-2023 de 22 de febrero de 2023 (emitido por el Ministerio de Justicia y Transparencia Institucional).
- <sup>194</sup> Ley 1152 de 20 de febrero de 2019, Ley Modificatoria a la Ley 474 de 30 de diciembre de 2013, de Prestaciones de Servicios de Salud Integral del Estado Plurinacional de Bolivia, modificada por Ley 1069 de 28 de mayo de 2018 “Hacia el Sistema Único de Salud, Universal y Gratuito”.
- <sup>195</sup> Artículo 188, Ley 548 de 17 de julio de 2014.
- <sup>196</sup> A través de la suscripción de un Convenio entre el Tribunal Supremo de Justicia, Fiscalía General del Estado, Federación de Asociaciones Municipales, Defensoría del Pueblo y el Ministerio de Justicia y Transparencia Institucional (2022).
- <sup>197</sup> Artículo 139 de la Ley 603 de 19 de noviembre de 2024.
- <sup>198</sup> Información del Viceministerio de Igualdad de Oportunidades por Nota Interna MJTI-VIO-NI-Z-28-2024 de 26/marzo/2024.
- <sup>199</sup> Rec. 115.205, 115.206, 115.207, 115.208, 115.209, 115.210, 115.211, 115.212, 115.213, 115.214, 115.215, 115.217, 115.218 (A/HRC/43/7).
- <sup>200</sup> Párrafos 134 del Tercer Informe de Bolivia al EPU (A/HRC/WG.6/34/BOL/1).
- <sup>201</sup> Rec. 115.49, 115.105, 115.136, 115.232 al 115.236 (A/HRC/43/7).
- <sup>202</sup> Artículo 14, I, CPE.
- <sup>203</sup> Artículo 38, Ley 223 de 2 de marzo de 2012.
- <sup>204</sup> Artículo 14, I II, III, CPE.
- <sup>205</sup> Artículo 70, CPE.
- <sup>206</sup> Ley 977 de 26 de septiembre de 2017.
- <sup>207</sup> D.S. 22942 de 11 de octubre de 1991.
- <sup>208</sup> Aprobado por Resolución Ministerial 279 de 21 de julio de 2021.

- <sup>209</sup> Resolución Ministerial 2938/2017 de 22 de diciembre de 2017.
- <sup>210</sup> Programa Educativo para Estudiantes con Condición o Trastornos del Espectro Autista, Programa de Atención Integral a Estudiantes con Talento Extraordinario en el SEP, Programa de Atención Educativa a Estudiantes con Dificultades en el Aprendizaje, Lineamientos Curriculares y Metodológicos de Formación Técnica Tecnológica Productiva para Personas con Discapacidad en Centros de Educación Especial, Programa Educación Sociocomunitaria en Casa para Personas con Discapacidad Grave y Muy Grave, Programa de Atención a Estudiantes con Discapacidad Física Motora en el SEP, Currículo Específico para la Atención Educativa de Estudiantes con Discapacidad Visual, Currículo Específico para la Atención Educativa de Estudiantes con Discapacidad Auditiva, Guía Curricular para la Atención Educativa a Estudiantes con Discapacidad Intelectual 2023 y los Lineamientos Curriculares de Educación Inclusiva para el SEP 2023.
- <sup>211</sup> Artículo 160, Ley 026 de 30 de junio de 2010, Ley de Régimen Electoral.
- <sup>212</sup> Rec. 115.237 y 115.238 ([A/HRC/43/7](#)).
- <sup>213</sup> D.S. 4576 de 26 de agosto de 2021.
- <sup>214</sup> Rec. 115.109, 115.118, 115.120, 115.220, 115.224, 115.226, 115.230, 115.231 ([A/HRC/43/7](#)).
- <sup>215</sup> Ley 073 de 29 de diciembre de 2010, de Deslinde Jurisdiccional.
- <sup>216</sup> Artículos 2 y 30.II, CPE.
- <sup>217</sup> D.S. 4719 de 28 de mayo de 2022 que incorpora el Parágrafo VI al Artículo 395 del D.S. 29215 de 2 de agosto de 2007.
- <sup>218</sup> Conformado por: Ministerio de Justicia y Transparencia Institucional, Ministerio de Desarrollo Rural y Tierras, Ministerio de Educación, Ministerio de Salud y Deportes, y Ministerio de Culturas, Descolonización y Despatriarcalización. (Artículo 6, D.S. 4793 de 7 de septiembre de 2022).
- <sup>219</sup> Resolución Ministerial RM-Z-131-2022.
- <sup>220</sup> Resolución Ministerial RM-Z-125-2022.
- <sup>221</sup> Ley 450 de 4 de diciembre de 2013.
- <sup>222</sup> Diciembre de 2023.
- <sup>223</sup> Rec. 115.221, 115.222, 115.223, 115.225, 115.227, 115.228, 115.229 ([A/HRC/43/7](#)).
- <sup>224</sup> Artículo 6, Inc. a), Convenio 169 de la OIT.
- <sup>225</sup> Artículo 114, Ley 3058 de 17 de mayo de 2005.
- <sup>226</sup> Ley 3058 de 17 de mayo de 2015.
- <sup>227</sup> Ley 535 de 28 de mayo de 2014.
- <sup>228</sup> Resolución Ministerial 023/2015 de 30 de enero de 2015 y modificado por Resolución Ministerial 96/2020 de 14 de abril de 2020.
- <sup>229</sup> Ley 1257 de 11 de julio de 1991 que aprueba el Convenio 169.
- <sup>230</sup> Ley 3897 de 26 de junio de 2008 que modifica el Artículo 3760 de 7 de noviembre de 2007, por la que se eleva a rango de Ley la Declaración de las Naciones Unidas, sobre los Derechos de los Pueblos Indígenas.